



الرئيس:	السيد روغوندا . . . . . (أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركن
	بوركينافاسو . . . . . السيد كافاندو
	تركيا . . . . . السيد قرمان
	الجمهورية العربية الليبية . . . . . السيد الدباشي
	الصين . . . . . السيد ليو تشن من
	فرنسا . . . . . السيد ريبير
	فيتنام . . . . . السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا . . . . . السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا . . . . . السيد أوربينا
	المكسيك . . . . . السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير جون ساورز
	النمسا . . . . . السيد ماير - هارتغ
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس
	اليابان . . . . . السيد تاكاسو

## جدول الأعمال

## الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي الصومال والسويد، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس. وشغل السيد لايدن (السويد) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيدة ليرا راتسيفانادريهامانا، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيال الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لين باسكو والسيدة سوزانا ملكورا. وأعطى الكلمة الآن إلى السيد باسكو.

**السيد باسكو** (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم في فترة حاسمة بالنسبة للصومال. الحالة في البلد، خاصة في مقديشو، لا تزال هشة للغاية. ورغم النجاحات الكبيرة التي تحققت في تعزيز الحكومة، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية لا تزال تواجه ضغوطا شديدة من جانب قوات المتمردين التي تساندها قوات أجنبية، والتي تحاول الاستيلاء على السلطة. وكما أكد الأمين العام في عدة مناسبات، فقد حان الوقت لاتخاذ إجراء بشأن الصومال. والخيار أمامنا صعب. إما أن نساعد الشعب الصومالي على مواجهة المحاولة الحالية لإجهاض جهود السلام أو أن نسمح بأن تسقط حكومة الوحدة الجديدة التي أنشئت بناء على توافق آراء جيوتي أمام معارضة متشددة ومسلحة.

ورغم التحديات الكثيرة، حققت الحكومة الاتحادية الانتقالية، تحت قيادة الرئيس شريف، إنجازات ملموسة خلال أول ستة أشهر لها في السلطة. وتكافح الحكومة للحفاظ على تجانس رغم الصعوبات التي تواجهها أي حكومة وحدة وطنية.

والتزمت الحكومة الاتحادية الانتقالية بسياسة الباب المفتوح أمام كل من هم خارج عملية جيوتي من خلال الاتصال بقوات المعارضة والعمل على توسيع قاعدة الدعم الذي تحظى به وسط المجتمع، ورجال الدين وزعماء المجتمع

من أجل البقاء. فتعاقدت مع شركة برايس ووترهاوس كوبرز لمراجعة الحسابات للمساعدة في رصد استخدام الأموال والإبلاغ عنه. ومن شأن ذلك زيادة الثقة لدى المانحين وبخاصة من قدموا تعهدات في بروكسل، وذلك بجعل العملية برمتها أكثر شفافية. وهذا بالإضافة إلى آلية الرصد التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدعم من الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة. وأعدت الحكومة الاتحادية الانتقالية ميزانية مبنية على الإيرادات العائدة من مطار مقديشو، كفلت صرف دفعات أولية من رواتب الشرطة وقوات الأمن وأعضاء البرلمان المقيمين في مقديشو.

وكان دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على مقاومة الهجمة الأخيرة على مقديشو محوريا، حتى وهي تعمل في بيئة أمنية صعبة جدا ومليئة بالتحديات. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بوحدي بوروندي وأوغندا في بعثة الاتحاد الأفريقي لما تقومون به من عمل جدير بالثناء في الصومال بالنيابة عن المجتمع الدولي. ونحن نقدر بشدة قيادة اللواء أوكيلو، قائد القوة التابعة للبعثة، الذي أظهر مستوى عاليا من المهنية والالتزام بالسلام في الصومال.

وفي مقديشو على وجه الخصوص، ألحق القتال الدائر بين الجماعات المتمردة والقوات الحكومية أضرارا بالغة بالسكان المدنيين، حيث شرد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منذ بدء الموجة الأخيرة من القتال في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وإجمالا، يصل عدد المشردين داخليا في الصومال إلى ١,٣ مليون شخص. ومما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الجفاف الذي يزداد حدة في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة.

المدني. ووقع رئيس الوزراء مؤخرا اتفاقا واسع القاعدة مع جماعة أهل السنة، وهي من جماعات المعارضة الدينية الرئيسية في وسط الصومال. وجرى التفاوض على هذا الاتفاق، الذي يغطي القضايا السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بالتنمية، في إطار روح جيوتي ويؤكد على تصميم الحكومة على دعوة كل الجماعات للمشاركة في إعادة بناء الصومال. ويواصل الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، العمل مع الحكومة وكل جماعات المعارضة لتيسير إجراء حوار في مسعى لجعل عملية السلام أكثر شمولا.

وتحاول الحكومة كسب قلوب وعقول الشعب الصومالي وإعطاء صورة حديثة للإسلام تتوافق مع الثقافة الصومالية. وكانت الإعلانات التي أصدرها مؤخرا الرئيس شيخ شريف أحمد لرفض العنف والتطرف مفيدة في هذا الصدد. لكن الحكومة ستستمر في طلب المزيد من الدعم لبرامجها الإعلامية والتواصلية لكفالة نشر هذه الرسالة على نطاق واسع بين الشعب الصومالي.

وعلى النقيض، يبدو أن حركة الشباب قد كثفت استراتيجيتها القسرية والترهيبة للسكان، من خلال عمليات اغتيال تستهدف زعماء العشائر ومسؤولي الحكومة وتطبيق عقوبات صارمة على جرائم صغيرة. ومن الأمثلة الأخيرة على التصرفات التي صدمت صوماليين كثيرين يمارسون أشكالا معتدلة من الإسلام، قطع رؤوس بعض زعماء المجتمعات المحلية وقطع أيدي الشباب بسبب السرقة. وستعزز الأبناء عن مقاومة السكان المحليين وزعماء المجتمعات المحلية لوجود مقاتلي حركة الشباب والمقاتلين الأجانب جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التعبئة السياسية.

وقد اتخذت الحكومة تدابير للإدارة المالية تتسم بقدر أكبر من الشفافية والقابلية للمساءلة، حتى في خضم نضالها

الوزراء بشأن أساليب تحقيق هذا الجهد لبناء القدرات، في جملة أمور. وستستمر المشاورات أيضا بشأن إعداد دستور، بما في ذلك عقد مؤتمر في المستقبل حول مكانة الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد.

على المسار الأمني، توصل مكتب الأمم المتحدة إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لاستخدام اللجنة الأمنية المشتركة باعتبارها الآلية الأساسية للتنسيق بين الحكومة والمجتمع الدولي بشأن المسائل الأمنية. ويشمل هذا إنشاء وعمل القوة الأمنية الوطنية وقوة الشرطة. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق تدريب الشرطة الصومالية بالتشاور مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ويستمر دفع رواتب الشرطة المدربة في حين يعكف شركاء ثنائيون على تدريب قوات الأمن الوطنية. ونواصل العمل بشأن إعداد نهج تدريجي إزاء احتمال إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويقضي ذلك النهج بتقديم مساعدة عاجلة للحكومة الاتحادية في بناء قواتها ومؤسساتها الأمنية وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي لتصل إلى القوام المنصوص عليه في ولايتها وهو ٨ ٠٠٠ فرد.

وعلى مسار الإنعاش، سيبدأ فريق الأمم المتحدة القطري سلسلة مشاريع لمساعدة الصومال على تجاوز الوضع الطارئ الحالي وضمان حصول شعبها على بعض الفوائد من عملية السلام. وتشمل تلك المشاريع تيسير الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم؛ وإيجاد سبل للعيش من خلال سرعة إيجاد فرص عمل؛ وإصلاح الهياكل الأساسية المهمة؛ وغير ذلك من برامج الإنعاش سريعة الأثر.

أخيرا وبشأن القرصنة، فإن الأمم المتحدة تقدر عمليات القوات البحرية الدولية في جهودها لمكافحة القرصنة. وبعد الاجتماع الذي عقده فريق الاتصال المهني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في أيار/مايو، طلب من

وتعزى الأسباب الرئيسية للزيادة الملحوظة في عدد من يصلون إلى مخيم داداب في كينيا إلى تزايد انعدام الأمن في جوباس ومقديشو، واقتران ذلك بمسألتي الجفاف وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك في منطقة غيدو المتاخمة لكينيا. وتم تسجيل ما مجموعه ٦ ٤٦٣ لاجئا آخرين في حزيران/يونيه. ووصل العدد الإجمالي لسكان داداب في ٥ تموز/يوليه إلى ٣٠٦ ٢٨٤ أشخاص، وهي زيادة نسبتها ٢١ في المائة منذ بداية عام ٢٠٠٩. ولهذا التدفق الجديد عواقب وخيمة على المرافق المكتظة بالفعل وعلى المجتمعات المحلية المضيفة التي يسودها التوتر والتي تتصارع على الموارد.

وفي هذا السياق الصعب، وبينما لا تزال الاحتياجات الإنسانية في الصومال كبيرة، من الأهمية بمكان أن يشجع أعضاء مجلس الأمن المانحين على سرعة تمويل النداء الموحد. وحتى نهاية حزيران/يونيه، لم يورد سوى نسبة ٤٤ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٩٨٤ مليون دولار، مما تسبب في نقص حاد في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والأمن.

وبغية توطيد المكاسب السياسية لاتفاقات جيبوتي، اقترح الأمين العام - وهو الاقتراح الذي أقره المجلس - وضع استراتيجية ذات أربعة مسارات بشأن المسائل السياسية والأمنية والإنعاش ومكافحة القرصنة. على المسار السياسي، وتحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، أجرت الأمم المتحدة سلسلة من المناقشات مع الحكومة لتحديد الوزارات الرئيسية التي يتعين تعزيز قدراتها في المرحلة الأولى، وذلك فضلا عن تدعيم المصالحة الوطنية ومواصلة الحوار بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة.

وبعد تحديد التمويل المحتمل من المؤسسات المالية الدولية، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بعدة زيارات لمقديشو للتوصل إلى اتفاق مع مجلس الوزراء ورئيس

المباشر للكلمة يتوقف إلى حد كبير جدا على وجود أقوى للبعثة. ونحن نحث الدول الأعضاء بشدة على دعم تعزيز قدرة البعثة وتمكينها من الوصول إلى كامل قوامها المأذون به وهو ٨٠٠٠ فرد. والأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم للبعثة، وهو الأمر الذي سنتناقشه وكيل الأمين العام ملكورا في بيائها.

ثالثا، يجب أن نركز على تعزيز المصالحة وأن نتخذ، في الوقت نفسه، تدابير ضد الجماعات المسلحة والعناصر الأجنبية التي تقوض عملية المصالحة. وكما قال الأمين العام في مناسبات كثيرة، فإن عملية السلام الصومالية مفتوحة لكل الجماعات التي تنبذ العنف وتبدي استعدادا للعمل مع الحكومة. تلك هي الرسالة التي تبعث بها الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى جميع الأطراف التي مازالت خارج عملية السلام. وسيكون من المهم أن تعمل الجهات الإقليمية الفاعلة من أجل تشجيع الجماعات المسلحة على العمل تحقيقا لتلك الغاية وإحلال السلام في الصومال.

وفي الختام، نقر بأن المصالحة الوطنية يجب أن تبدأ أولا بأبناء الصومال، ولكننا على وعي بما بذله المجتمع الدولي من جهود جبارة من أجل مستقبل الصومال. ويجب علينا أن نبذل كل ما بوسعنا للحفاظ على ما حققناه من مكاسب من خلال اتفاق جيبوتي. وليس من مصلحة المجتمع الدولي كفالة عدم انهيار الحكومة الاتحادية الانتقالية فحسب، بل ازدهارها أيضا. وباتخاذنا إجراء الآن، سنتفادى التكلفة الباهظة لتدخلنا في وقت لاحق إذا لم نحقق النجاح. ونعتقد أن اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء فوري ومنسق يمكن أن يساعد الشعب الصومالي على فتح صفحة جديدة في تاريخه المضطرب، وإيجاد أحواء مناسبة لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والانتعاش.

الأمم المتحدة أن تضطلع بدور الأمانة لفريق الاتصال وأن تنشئ صندوقا استثماريا للتعامل مع الأبعاد القانونية والبرية للقرصنة. وأعدت خطة عمل بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ سلسلة من الأنشطة التي من شأنها توفير سبل عيش بديلة وتعزيز إنفاذ القانون. وأوفد الأمين العام مستشاره القانوني، السيدة باتريشيا أوبراين، إلى كينيا لاستكشاف المبادرات المحتملة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال، بما في ذلك إعداد إطار قانوني لمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي.

ونرى أن هناك ثلاثة تدابير مهمة يمكننا اتخاذها على الفور لطى صفحة عقدين من انعدام الاستقرار في الصومال. التدبير الأول هو تلبية النداء الصادر عن رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي في سرت الأسبوع الماضي للإعراب عن دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية بوصفها السلطة الشرعية في الصومال والوفاء بالتعهدات المالية التي قدمت لدعم الحكومة أثناء مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل. ولتمكين الحكومة من تعزيز شرعيتها وتوسيع قاعدتها، يجب علينا الاستثمار في بناء المؤسسات الأمنية وتحسين قدرتها على أداء الخدمات العامة والتوظيف، وهو الأمر الذي قد يكون له أثر إيجابي في قلوب عامة الصوماليين وعقولهم. ويتعين إعطاء الأولوية للمشاريع الهادفة إلى التشجيع على توظيف الشباب وتعزيز سبل عيش عامة الصوماليين. وهذه أمور أساسية لاستمالة الصوماليين إلى الكف عن الصراع، بما في ذلك أعمال القرصنة التي كانت رب العمل الرئيسي في الصومال خلال معظم فترات العقدين الأخيرين.

ثانيا، يتعين علينا تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وتزويدها بالموارد الضرورية لتمكينها من مواصلة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وشعب الصومال. وكما قال الرئيس شريف مؤخرا، فإن بقاء الحكومة بالمعنى المادي

وقد تجلّى نجاح مؤتمر المانحين المعني بالصومال، الذي عقد في بروكسل في ٢٣ نيسان/أبريل، في إعلانات التبرع التي بلغت في مجموعها نحو أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. و الأموال التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يبلغ مقدارها حاليا ١٥ مليون دولار. وتجري مناقشات محددة مع مانحين آخرين، مع احتمال مضاعفة المساهمات في الصندوق الاستئماني قريبا.

ويبلغ قوام القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو حاليا ٢٧٤ ٤ فردا، وتتألف من ثلاث كتائب من أوغندا وكتيبتين من بوروندي. وتكتسي جهود الاتحاد الأفريقي المتواصلة لبلوغ كامل قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المأذون به والمتمثل في ٨٠٠٠ فرد، معززين بعناصر بحرية وجوية، أهمية حاسمة لتأمين المنشآت الرئيسية وخطوط الإمدادات الإنسانية في مقديشو، بما في ذلك المطار والميناء وغيرهما من المواقع الاستراتيجية الأخرى.

ولا يزال الدعم الطوعي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يشكل تكملة أساسية لمجموعة تدابير الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة. وتشمل هذه الاحتياجات التمويل والدعم العيني للتمكين من تسديد المدفوعات للقوات وتوفير المعدات التي تشتد حاجة الوحدات إليها. غير أن فعالية التنسيق، بالنظر إلى أن معظم ما أعلن عنه المانحون من دعم للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات سيقدم على نحو ثنائي، تكتسي أهمية حاسمة إذا أريد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تحصل على الدعم المناسب، بدون أي ثغرات أو ازدواجية.

وحتى الآن، لم تستخدم الأمم المتحدة أي مبلغ من التمويل المتوافر في صندوقها الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد فعلت ذلك كجزء من جهودها لكفالة توفير هذا التمويل لتلبية الاحتياجات التي لا يدعمها

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا ملكورا.

**السيدة ملكورا** (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة الفرص لي لأحيط المجلس مرة أخرى علما بما أحرز من تقدم لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمؤسسات الأمنية في الصومال. وقد أيد قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في كانون الثاني/يناير، الاستراتيجية المتعلقة بالصومال التي اقترحها الأمين العام، والتي تنطوي على مجموعة تدابير الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء قدرات قطاع الأمن في الصومال. ويُمول ذلك الدعم بالجمع بين التبرعات المقدمة من صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية، والدعم الثنائي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمؤسسات الأمنية في الصومال، والاشتراكات المقررة لمجموعة تدابير الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة. ويتعلق الأمر باستراتيجية متكاملة تقرر بأهمية كل عنصر من هذه العناصر لتعزيز السلام والأمن في الصومال، وضعها الأمين العام لدعم العملية السياسية، واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد، وتعزيز المساعدات الإنسانية ومساعدة جهود الانتعاش بصورة تستجيب للظروف السائدة في الميدان.

كما أعرب المجلس عن التزام المجتمع الدولي بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) الذي طلب إلى الأمين العام أن يقوم، من ضمن أنشطة أخرى، بمواصلة تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

التموين الحالي بالأغذية الطازجة، ورفع كمية الأسعار اليومية إلى مستوى معايير الأمم المتحدة. وقد نقلت أكثر من ٦ ٥٠٠ من عُبوات حصص الإعاشة عن طريق الجو إلى مقديشو حتى الآن، بهدف إيصال ١٢ ٠٠٠ من عُبوات حصص الإعاشة كل أسبوع، حتى يتم تنفيذ مجموعة تدابير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بصورة تامة. كما وضعت الترتيبات لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باحتياجات استراتيجية من حصص الإعاشة للتخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها سلسلة إمدادات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بعقد للأمم المتحدة بشأن حصص الإعاشة في آب/أغسطس.

وأما فيما يتعلق بالدعم الجوي، وبالنظر إلى الظروف الأمنية في مقديشو، فقد عززت ترتيبات للأجل القصير بشأن القدرة التجارية على الإجلاء الطبي. وتعمل إدارة الدعم الميداني بصورة وثيقة مع إدارة السلامة والأمن لتقييم جدوى القيام برحلات إمداد جوية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفيما يتعلق بالوقود، من المتوقع إرساء عقد متعلق بالوقود في آب/أغسطس.

وبالنسبة للشحن البحري، يجري تحديد الخيارات المتاحة لتقديم الخدمات، مثل استئجار سفينة أو مورد لشحن البضائع، بغية تمكين مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من البدء بإيصال الخدمات إلى مقديشو جوا في آب/أغسطس.

ونشرت في مقديشو مخازن الدفاع الميداني، واللوازم الطبية والإمدادات من الأدوية، ونظام متنقل لإضاءة أرض المطارات. ويجري التدريب على تلك القدرات في عنتبي. كما حددت البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال احتياجات إضافية في مجال التدريب على تشغيل

المساهمون الثنائيون الرئيسيون. وأحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على مضاعفة جهودها للتعجيل بدفع التبرعات المعلنة والعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة لكفالة تحديد الدعم المزدوج المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإيلاء الأولوية له. فنحن نُحَقِّق زحماً في الميدان.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوفي المجلس بمعلومات بشأن ما تحقق من إنجازات رئيسية في مجال تقديم الدعم وما اتخذ من إجراءات محددة حتى الآن. ومن ضمن التمويل الأولي البالغ ٧٢ مليون دولار الذي وفر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تم استخدام ٩٥ في المائة منه تقريباً. وبالتركيز على تلبية الاحتياجات الأولية من المعدات الرئيسية اللازمة لبدء العمل، فإن التمويل المتوافر قد استخدم لبدء بشراء المعدات والإمدادات لتقديم الدعم المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتلبية الاحتياجات الضرورية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولا تزال إحدى الدول الأعضاء تقدم، من موردها، الإمدادات المؤقتة للإبقاء على الحياة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ ترتيبات الأمم المتحدة المتعلقة بالإمدادات التجارية، القائمة على معايير الأمم المتحدة للمشتريات والإمدادات، بصورة تدريجية ابتداء من الشهر المقبل. وفي غضون ذلك، عززت الأمم المتحدة ترتيبات الإمدادات القائمة لدى البعثة حيثما أمكن، بما في ذلك تقديم المزيد من حصص الإعاشة، والإمدادات الطبية، والمعدات المتخصصة، وموارد الدفاع الميداني.

وفيما يتعلق بخصص الإعاشة، فقد بدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العملية الأسبوعية لتوصيل عُبوات حصص الإعاشة الميدانية، لتكميل

امتناننا وتقديرنا لقوة البحرية الدولية، وخاصة عملية أطلنطا، على المساعدة في الحراسة والأمن التي توفر لشحنتنا.

وقد تلقينا مؤخرا تأكيدا بأن حكومة كينيا وافقت على أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قاعدة للدعم اللوجستي في ممبasa. ونرحب بهذا التطور الذي يمهد الطريق لتوفير الدعم في الأجل المتوسط والطويل وتحسين وسائل إيصاله.

ووافق المراقب المالي للأمم المتحدة على مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل توفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتضع هذه المذكرة ضوابط داخلية ملائمة للتأكد من أن جميع المعدات والخدمات التي توفرها الأمم المتحدة تُقدم بطريقة شفافة. وقدمت المذكرة إلى الاتحاد الأفريقي للحصول على الموافقة النهائية والتوقيع عليها. وتشمل الدفعات وغيرها من أشكال الدعم المقدمة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ونتوقع أن يوقع الاتحاد الأفريقي على مذكرة التفاهم قريبا.

ووافقت الجمعية العامة مؤخرا على تمويل إضافي بقيمة ١٣٩ مليون دولار لبدء فترة الميزانية الجديدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه. وبموجب الخطط الحالية، يوفر هذا المستوى من التمويل الدعم اللوجستي بصورة فعالة لاستمرار العمليات لمدة أربعة أشهر تقريبا. ومن المقرر أن تنظر الجمعية في التمويل الكامل للميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وتتطلب مرحلة بدء أي عملية ميدانية، بما في ذلك الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال موارد مؤكدة. وأود أن أبدي ملاحظة في هذا المقام. إن هذا التمويل القصير المدى يحد من قدرة البعثة الميدانية على إجراء تخطيط استراتيجي طويل الأجل حاسم لأهدافها الأساسية. كما أن له تبعاته على ترتيبات الشراء ويمكن أن يعرقل

المعدات المتخصصة لنظم الاتصالات الاستراتيجية، ومكافحة الحرائق، وتقديم الإسعافات الأولية ورعاية المصابين بالصدمة، ومراقبة الحركة، وإدارة الممتلكات، وهو تدريب جار أيضا.

وقد بدأ الآن استخدام الهبة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا السابقة. ويمكنني أن أبلغكم بأنه، في أعقاب التدريب في عنتيبي، تقام الآن الحاويات والمباني الجاهزة وتستخدم نحو ٥٠ مركبة أيضا داخل المنطقة الدفاعية بالمطار.

ومن الأولويات المتبقية بناء مقر للقوة ومستشفى من الدرجة الثانية في مقديشو، وتوفير مرافق لوجود الأمم المتحدة في البلد وتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من توسيع نطاقها من بعثة عسكرية إلى عملية مدنية وشرطية وعسكرية متكاملة. وقد وزعت شروط البناء على الموردين بهدف إرساء عقد في آب/أغسطس.

وتم الحصول على قدر كبير من المعدات المطلوبة التي وفرت حتى الآن من مخزون النشر الاستراتيجي الواقع في قاعدة اللوجستيات لدينا في برنديزي، مما يسלט الضوء على أهمية استعداد الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة لولايات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن العديد من المواد البالغة الأهمية تم نقلها جوا بالفعل، من المتوقع أن تصل إلى ممبasa هذا الأسبوع أول شحنة من أصول الدعم التي تبلغ قيمتها أكثر من ١٥ مليون دولار. وستوفر تلك الأصول القدرات الأساسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو. وتشمل المباني الجاهزة والمعدات الطبية وورش العمل وشبكات الصرف الصحي والتبريد ووحدات تخزين الأغذية والعربات المدرعة.

ويجري نقل هذه الشحنة المرسله من برنديزي على متن سفينة استأجرها الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن

لعدد قليل جدا في مقديشو، ستوضع الآليات المؤقتة للرقابة، باستخدام موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والموظفين المتعاقدين لتحقيق أهدافنا الرئيسية.

وعندما تنشر القدرة المطلوبة انتشارا كاملا، سيقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومجموعة الدعم اللوجستي باتخاذ إحدى الخطوات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

وفي هذا الصدد، فإن عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بكامل قدراته وتوفير ترتيبات الإمداد سترفع من معايير تشغيل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتقترب من معايير الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنه يجري تحقيق مكاسب قيمة الآن في هذا الجهد، فلن يبدأ عمل مجموعة الدعم اللوجستي إلا بعد بضعة أشهر، وربما في أوائل عام ٢٠١٠. ومع ذلك، تعتمد أيضا فعاليتها في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي لتنفيذ ولايتها على زيادة عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أرض الواقع.

وختاماً، أود أن أشيد بالكيتينين الأوغندية والبوروندية بقيادة قائد القوة اللواء أوكيلو على جهودهم المبذولة على أرض وعرة للغاية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. وأود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم النجاح. كما أود أن أعرب عن تقديري لرئيس المجلس في الشهر الماضي، سعادة السيد باكي إلكن، ممثل تركيا. أود أيضا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون

الجهود المبذولة لاجتذاب الموظفين ذوي الخبرة. وسيكفل تأييد الدول الأعضاء لتمويل ثابت لفترة سنة كاملة استمرار عمليات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة أكثر ملاءمة لتنفيذ ولايته على أتم وجه.

ما زلنا نحرز تقدما منتظما في تنفيذ مجموعة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويسرنا أن نبلغ عن شراكتنا الوثيقة المستمرة مع الاتحاد الأفريقي في دعم عملية السلام في الصومال وتعاوننا الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي على الأرض في تقديم مجموعة الدعم.

وتم إنجاز إقامة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. والعمل جارٍ في تعيين الموظفين الدوليين والوطنيين. إن ما يواصل التشجيع على تعاون جميع الجهات الفاعلة الرئيسية وتبادل المعلومات والتجاوب بينها في بذل جهود الدعم هو وجود مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مقربة بعضها من بعض في نيروبي.

وقد أحرز تقدم هام فيما يتعلق بوصول البعثات إلى مقديشو. وقام مؤخرًا ممثلو مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، بثلاث زيارات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويجري حاليا التحضير لتشكيل هيكل أممي أساسي يهدف إلى توفير تواجد دائم صغير بالتناوب في العاصمة. إن نشر الموظفين الدوليين هام جدا لضمان تقديم المستوى المطلوب من الدعم المرتبط ببعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وحتى تسمح الظروف الأمنية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموطئ قدم

بالقاعدة وبيع بعض الدول التي ترعى الإرهاب والتي ما برحت لديها برامج لا تعزز مصالح الصومال ولا السلم فيها.

إن وجود القاعدة في الصومال ليس مجرد إدعاء، بل إنه حقيقة. فبتاريخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلن أسامة بن لادن الحرب على الحكومة الاتحادية الانتقالية وحرص المقاتلين الأجانب على المساعدة في قلبها، وذلك بتعبئة الموارد المالية البشرية لذلك الغرض. في الشهر الماضي قامت مجموعة من المتطرفين مع مقاتلين أجانب مدعومين من حكومة إريتريا بشن هجمات على الحكومة. ونتيجة ذلك شرد مئات الآلاف من الناس الأبرياء من مقديشو.

خلال هذه الفترة الوجيزة التي تتراوح من خمسة إلى ستة شهور، وكما ذكر أيضا السيد لين باسكو، حققت الحكومة الانتقالية الاتحادية المنجزات التالية. قامت الحكومة بعد تشكيلها مباشرة بالانتقال إلى مقديشو، العاصمة، بما في ذلك البرلمان. وافتتحت الحكومة مفاوضات السلام والمصالحة ورحبت بكل الجهود التي يقوم بها زعماء القبائل ورجال الأعمال والزعماء الدينيين وأعضاء المجتمع المدني لتحقيق المصالحة بين الحكومة والمعارضة. وأسفرت هذه الجهود عن تحقيق بعض النجاح، بما في ذلك انضمام بعض مجموعات المعارضة إلى الحكومة. وتحققت منجزات أخرى تشمل على ما يلي: إعداد وتنفيذ ميزانية مؤقتة؛ إقامة البنك المركزي والمؤسسات المالية وتعيين المراقب المالي العام؛ تشكيل لجنة لمكافحة الفساد؛ تشكيل المحكمة العسكرية العليا بهدف اتخاذ إجراءات تأديبية بحق القوات الصومالية ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان؛ دمج القوات الحكومية الانتقالية السابقة مع قوات التحالف من أجل إعادة التحرير؛ وتعيين رئيس هيئة الأركان وقائد للقوات البرية وقائد للبحرية وخفر السواحل وقائد للقوات الجوية.

السياسية السيد لين باسكو، ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوزانا ملكورا، اللذين قدما لنا من فورهما إحاطتين إعلاميتين. وأنا أقدر كثيرا إحاطتَيْهما الإعلاميتين.

أود أن أعرب أيضا عن شكري وتقديري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تدعم الصومال حاليا والتي لا تزال هناك حاجة ملحة لدعمها المستمر.

أود أن أبدأ عرضي ببعض النقاط البارزة من خطاب فخامة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، شيخ شريف شيخ أحمد، أمام مؤتمر القمة الثالث عشر للاتحاد الأفريقي المعقود في سرت في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وقال فخامة الرئيس إنه بعد حوالي ٢٠ عاما حيث لم تكن هناك حكومات عاملة جاء الانفراج الذي طال انتظاره في المسألة التي عاشها شعب الصومال في مؤتمر المصالحة الذي عقد في جيبوتي تحت رعاية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والمحلية. وأسفر عن التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الصومالية المؤقتة آنذاك والمعارضة في مطلع هذا العام وشكل البرلمان المشترك الجديد. وبعد ذلك، انتُخب فخامة الرئيس وعُينت حكومة وحدة وطنية نالت ثقة البرلمان وغالبية الشعب الصومالي.

للأسف، خلال فترة الفوضى الطويلة في البلد، أصبح الصومال البلد ملاذا آمنا للمسلحين والإرهابيين الذين يواصلون عرقلة جهود السلام ويشكلون تهديدا، ليس للصومال فحسب، وإنما للمنطقة أيضا. والحالة خطيرة جدا الآن، كما ذكر وكيل الأمين للشؤون السياسية. إن الحالة الآن تأخذ بعدا جديدا منذ ظهور الحركات المتطرفة المرتبطة

دخول العناصر الأجنبية إلى الصومال والرحلات الجوية والسفن التي تحمل أسلحة وذخائر“.

هذه العناصر الأجنبية هي التي ما برحت تشن الهجمات على الحكومة وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى السكان بصورة عامة.

وطالب البيان بفرض جزاءات على جميع الجهات الفاعلة الأجنبية، داخل المنطقة وخارجها، وخاصة إريتريا التي تقدم الدعم للمجموعات المسلحة المنخرطة في أعمال زعزعة الاستقرار في الصومال وشن الهجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى السكان المدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى جميع الأفراد الصوماليين والكيانات الصومالية التي تعمل بهدف تقويض جهود السلام والمصالحة.

وبالنظر إلى الحالة الخطيرة في الصومال، يشرفني أن أكرر النداء الذي وجهه صاحب الفخامة شيخ شريف شيخ أحمد للقيام بعمل عاجل من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. أود أيضا أن أشكر جميع الذين ما انفكوا يدعمون الكفاح ضد القرصنة في الصومال، ويشدون من أزرنا الآن وسيشدون منه في المستقبل. أود أن أعرب عن تقديري لأحمدو عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام. وعلى الرغم من أن الرئيس لم يتطرق إلى هذا، فقد طلب لي أن اذكر بأنه ينبغي أيضا توفير قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بحيث، وأن تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جزءا من قوة عمليات حفظ السلام تلك في أسرع وقت ممكن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السير جون ساورز** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن معاناة الناس في الصومال لأنها بعيدة عن أي كاميرات لوسائل الإعلام، لا تنال في أحيان كثيرة جدا

وحتى تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من السيطرة على الحالة في البلاد والشروع في تأدية رسالتها، قام صاحب الفخامة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد بمناشدة رؤساء الدول أو الحكومات التي اختتمتها من فورها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللازم لحكومته في أسرع وقت ممكن، ولا سيما في المجالات التالية:

أولا، زيادة عدد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ٨ ٠٠٠ فرد، كما تم التعهد بذلك؛ توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومتابعة المشاركة الكاملة في عملية حفظ السلام؛ الإسراع في تدريب القوات الوطنية الصومالية بتوفير التدريب والمعدات والتمويل.

إن الحالة الراهنة في الصومال خطيرة جدا بحيث لا يمكن الانتظار عليها لفترة طويلة في المداورات كما ذكر رئيسنا. لذلك، كما قال، إننا بحاجة ماسة إلى الدعم في أسرع وقت ممكن. وطلب أيضا اعتماد تنفيذ البيان الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك تقديم المساهمات لبناء قوات الأمن الصومالية، وتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتأثرين، الأمر الذي تطرقت إليه أيضا وكالة الأمين العام السيدة مالكورا، والمساعدة أيضا في بناء الهياكل الأساسية وتنفيذ المشاريع الإنمائية في البلاد.

وفي الختام، أود أن أقتبس الفقرة ١٦ من البيان الختامي لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي اختتم من فوره في سيرت والذي يدعو

”مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى أن يقوم، انسجاما مع البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، باتخاذ التدابير الفورية، بما في ذلك فرض حظر على الطيران وإغلاق الموانئ لمنع

ثانيا، المسار السياسي. ففي آخر المطاف، نحن بحاجة إلى حلول صومالية للمشاكل الصومالية. ويشكل اتفاق جيبوتي الأساس لذلك. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة الانتقالية والرئيس شيخ شريف شيخ أحمد، بما في ذلك الوفاء بالتعهدات التي قطعناها في بروكسل في نيسان/أبريل. وعلى الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تواصل جهودها للمصالحة الوطنية وتوفير الأمن لسكان الصومال.

ثالثا، علينا أن نبذل كل ما نستطيع من أجل وضع حد للهجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسكان المدنيين من قبل المجموعات المسلحة، وأن نهيئ البيئة الآمنة التي تستطيع الحكومة الاتحادية أن تعمل في ظلها.

لقد أدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دورا حاسما في دعم حكومة الرئيس شريف وحماية أمن المؤسسات الرئيسية في مقديشو. والمملكة المتحدة تشيد بحكومتنا أوغندا وبوروندي على التزامهما المستمر بالقيام بتلك العملية الصعبة. وبعثة الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى المزيد من التعزيز، وهناك حاجة إلى مزيد من المساهمات. وقد تبرعت المملكة المتحدة بعشرة ملايين جنيه لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة، بالإضافة إلى خمسة ملايين جنيه قدمت مباشرة إلى الاتحاد الأفريقي لعملية الصومال. ونحن نشجع الآخرين على أن يحدو حذونا. وكما ذكرت سابقا، فإننا نشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به إدارة الدعم الميداني، وعرضته وكيل الأمين العام مالكونورا، وذلك من أجل الإسراع بتوفير عناصر مجموعة الدعم اللوجستي من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

كما يتعين على المجلس أن يسعى إلى وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر التي تدخل البلاد وتزود بها المجموعات المتمردة. وينبغي أن نطالب جميع الأطراف

الاهتمام الواجب من لدن المجتمع الدولي. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في الأسبوع الماضي، طلب الزعماء الأفارقة من مجلس الأمن القيام بعمل. لذلك فإن هذه المناقشة تأتي في أوانها عند بحث الخطوات المقبلة التي سنتخذها. ووفدي ممتن لكم، يا سيادة الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم. وأشكر وكيل الأمين العام باسكو ومالكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. كذلك اشكر زميلنا، الممثل الدائم للصومال على مساهمته.

وكما أبرزت الإحاطتان الإعلاميتان، أحرزت الحكومة الاتحادية الانتقالية تقدما في بسط سيطرتها على مقديشو، وسرعان ما تحركت الأمم المتحدة نحو إيصال صفقة من الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي طلبها المجلس واعتمدها. غير أن القتال في الصومال ازدادت حدته في الأسبوع الأخير والحالة الإنسانية زادت تدهورا. وقد شهدنا سلسلة من الهجمات ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والسكان المدنيين من قبل مجموعات مسلحة، يبدو أنها مصممة على تقويض اتفاق جيبوتي وعملية المصالحة والاستقرار في الصومال.

وهناك أربعة مجالات رئيسية ترى المملكة المتحدة وجوب اتخاذ تدابير بشأنها في الصومال، وهي يجب أن تكون محط تركيز المجلس خلال الفترة القادمة.

أولا، معالجة الأزمة الإنسانية. فأكثر من ثلاثة ملايين نسمة يحتاجون الآن إلى المساعدة، وهذا عدد هائل. وقد فهمت أنه وفقا لتقديرات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بلغ عدد السكان الذين شردوا من مقديشو منذ ٧ أيار/مايو فقط ١٥٠.٠٠٠ فرد. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في توفير الأمن الأساسي والأغذية والرعاية الصحية.

الصومال ويوضح بجلاء أن المجلس سينظر في فرض جزاءات على كل من يقوض الاستقرار في الصومال. وقد كانت ردود الفعل على مشروع البيان إيجابية للغاية. ونسعى الآن إلى إدخال بعض التعديلات الطفيفة التي اقترحها الزملاء. ويحدوني الأمل أن تتمكن من اعتماد البيان الرئاسي في نهاية مناقشاتنا في صباح هذا اليوم.

وبعد تحقيق فترة من التقدم في وقت سابق من هذا العام في أعقاب تشكيل حكومة بقيادة رئيس جديد، أخذ الوضع الأمني والإنساني في الصومال في التدهور من جديد. ولا بد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يفعلا كل ما في وسعهما لتقديم الدعم العملي لكل من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكي نتمكن من تحقيق الاستقرار والأمن الذي يستحقه الشعب الصومالي.

#### السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت

بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو والسيد مالكورا على الإحاطتين الإعلاميتين الجامعتين، وأن أشكر كذلك المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي والسفير دوالي، الممثل الدائم للصومال على حضورهما معنا اليوم.

إن الولايات المتحدة ما فتئت تلتزم بجملة من الأهداف في الصومال. أولا، دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في معركتها ضد حركة الشباب وغيرها من مجموعات العنف المتطرفة؛ ثانيا، تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ ثالثا، مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تأسيس نفسها كحكومة شرعية مستقرة وقادرة على السيطرة على الأرض وعلى تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها؛ رابعا، الشراكة مع المجتمع الدولي بغية تخفيف معاناة الشعب الصومالي؛ وخامسا، مكافحة آفة القرصنة قبالة الساحل الصومالي.

الفاعلة، سواء الداخلية أو الخارجية، المسؤولة عن تنفيذ ودعم الهجمات على قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي بأن توقف فوراً ما تقوم به من أعمال. وتمشيا مع طلب الاتحاد الأفريقي، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعدا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد أي أفراد أو كيانات أو حكومات تدعم منفذي تلك الهجمات. وتتطلع المملكة المتحدة إلى استلام تقرير فريق رصد الجزاءات قريبا وأي أدلة أخرى مقدمة إلى لجنة الجزاءات الخاصة بالصومال.

ويظل الحل الطويل الأجل لمسألة أمن الصومال هو تدريب قوات الأمن الصومالية. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببعض الأعمال الكبيرة لتدريب الشرطة، ولكن ما زال الكثير مما يتعين القيام به بغية تعزيز قوات الأمن المشتركة. وتقوم بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأعمال التدريب التي ترحب بها المملكة المتحدة. وعلينا جميعا أن ننظر في إمكانية تقديم المساعدة.

والمسألة الرابعة تتعلق بأعمال القرصنة. فعلى مجلس الأمن أن يواصل العمل لضمان الأمن في المياه والأراضي الصومالية. وعلينا أن نتصدى للقرصنة ولأسبابها الجذرية. ونرحب بعمل مجموعة الاتصال الدولية فيما يتعلق بالقرصنة. وعلى جبهة العمليات، فإن المملكة المتحدة توفر القيادة والمقر الرئيسي للبعثة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي.

وينبغي للمجلس أن يساند دعوة قادة الاتحاد الأفريقي في نهاية الأسبوع الماضي إلى وقف عمليات القتال الأخيرة في الصومال وإلى احترام جميع المجموعات للحكومة الاتحادية الانتقالية والتعاون معها. وعقب المشاورات التي أجريناها مع الوفود الأخرى، بما فيها على وجه الخصوص وفد أوغندا، وزعت المملكة المتحدة يوم أمس مشروع بيان رئاسي يدعم دعوة الاتحاد الأفريقي. كما يدعو البيان إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في

لا زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. إننا ندعو دول الاتحاد الأفريقي إلى النظر في إرسال قوات حفظ سلام إضافية إلى هذه البعثة الحيوية. كما أننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم السخي إلى أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويتعين علينا أن نقدم ما يتجاوز دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. علينا أيضا أن نضع ضغوطا كبيرة وفعالة على من يعملون على تدمير الحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي وتقويض جهود تحقيق الاستقرار في الصومال. وليس سرا أن حركة الشباب تعززت بعملاء القاعدة وبمئات المقاتلين الأجانب الذين ظلوا يتدفقون إلى الصومال. ويتعين علينا جميعا أن نقوم بما هو أكثر فعالية لوقف تدفقات المتطرفين والأسلحة والأموال إلى الصومال.

ويقلق الولايات المتحدة بصفة خاصة الدعم المالي والعسكري واللوجستي والسياسي الذي تقدمه إريتريا إلى حركة الشباب وغيرها من الجماعات المتطرفة في الصومال. وقد حاولت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا الانخراط مع قادة إريتريا لإقناعهم بالتوقف عن ذلك، ولكنهم صدوا حتى الآن محاولتنا للبدء بحوار موضوعي. ولكن حتى الآن، لم يفت الأوان للقيام بذلك. وتدعو الولايات المتحدة حكومة إريتريا إلى اغتنام الفرصة المتاحة لتغيير مسلكها.

ويساور الولايات المتحدة بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني المتدهور في الصومال الذي عرضه وكيل الأمين العام باسكو اليوم. وقد وصل عدد اللاجئين الصوماليين حتى الآن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بالإضافة إلى مليون ونصف المليون من المشردين داخليا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ٣,٢ مليون شخص، أي ما يعادل ٤٣ في المائة من مجموع السكان تقريبا، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الصومال.

وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الهجمات العسكرية الأخيرة الرامية إلى الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية التي شنتها حركة الشباب، والتي صنفتها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية أجنبية. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء التدفقات الأخيرة للمحاربين الأجانب إلى داخل البيئة الأمنية الهشة أصلا في مقديشو. ويرمي المتطرفون إلى إطالة أجل دوامة العنف والفقر التي عاثت خرابا في الصومال على مدى عقدين تقريبا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوحد في موقفه الداعم للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وإذا ما كتب النجاح للمتطرفين، فإننا سنخسر جيلا آخر من الصوماليين للحروب والأمراض والفقر المدقع. وقد عانى الشعب الصومالي أكثر مما ينبغي ولفترة طالت أكثر مما ينبغي. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي جهوده لتحسين الوضع الأمني ولتوسيع نطاق عمل مؤسساته الحكومية، فضلا عن توفير المساعدات الإنسانية الضرورية لإنقاذ الأرواح. وبدون دعمنا، فإن الصومال يواجه مخاطر من أن يصبح ملاذا دائما وآمنا وميدانا للتدريب لمن يخططون لشن الهجمات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم.

وتؤدي بعثة الاتحاد الأفريقي دورا أساسيا في المساعدة على تحقيق الاستقرار على الأرض. إننا نحبي بصفة خاصة تفاني قوات أوغندا وبوروندي. ولكن شجاعة تلك القوات وحدها لا تكفي. فبعثة الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تواصل دعمها لتوفير عناصر مجموعة الدعم من الأمم المتحدة التي أقرها مجلس الأمن بقراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

كما أن حكومة بلدي قدمت ما يزيد على ١٣٥ مليون دولار لعمليات التدريب وتوفير المعدات والدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي منذ إنشاء تلك البعثة. ولكن

الأعراض. لقد كانت الاستجابة الدولية لمشكلة القرصنة مدعاة للإعجاب، ولكننا لا نزال نواجه مشاكل كبيرة ذات طابع قانوني ولوجستي وسياسي بشأن أحد أهم مكونات استراتيجية فعالة للردع، وأعني ملاحقة القرصنة المشتبه فيهم أمام القضاء. وتعتقد حكومتي أن على الدول التي تقع ضحية القرصنة أو تتضرر من آثارها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ملاحقة القرصنة، وعليها أن تتقدم لتحمل حصتها من عبء الملاحقة، كما فعلت فرنسا وهولندا وآخرون. أما في الحالات النادرة التي ليس في مقدور الدول القيام بتلك الملاحقة في أراضيها، فإننا نشيد باستعداد دول المنطقة، مثل كينيا، لتوفير موقع بديل للمحاكمة في أراضيها. إلا أننا نعتقد أن على الدول المتضررة أن تشارك في تحمل الأعباء المالية لتلك المحاكمة.

خلاصة القول، دعوني أقول إننا جميعا ندرك تماما أن دفع الفدية يساعد على استمرار أعمال القرصنة. إن الولايات المتحدة لا تقدم تنازلات لمحتطفي الرهائن، سواء كانوا مدفوعين بأسباب سياسية أو بدوافع مالية، ونحن نشجع الدول الأخرى على أن تتخذ موقفا مماثلا. إننا نهتم بشكل خاص بتشكيل مجموعة تسمى بدول عدم التنازل لنعمل سويا للإسهام في الحد من القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

إن الولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء كافة بغية جعل الصومال بلدا مستقرا وآمنا وأكثر ازدهارا في نهاية المطاف.

**السيد الدباشي** (الجمهورية العربية الليبية): أشكر السيد باسكو والسيدة ملكورا، وكيلتي الأمين العام على إحاطتهما الإعلاميتين. كما أشكر السيد الممثل الدائم للصومال على بيانه.

وإسهاما من حكومة الولايات المتحدة في تلبية تلك الاحتياجات، فقد قدمت أكثر من ١٤٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٩ لبرامج المساعدة الإنسانية في الصومال، بما في ذلك ما يزيد على ٩ ملايين دولار لدعم الزراعة والأمن الغذائي والنظم الاقتصادية والتجارية والصحة والتغذية والحماية وتوفير المياه النقية والصرف الصحي وتحسين الظروف الصحية.

ويتركز اهتمام المجتمع الدولي بشكل عام على الأمن في الصومال، وذلك اتجاه سليم نظرا لأن الحالة الأمنية تتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية. ومع ذلك، على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده الهادفة إلى تفادي اتساع نطاق الكارثة الإنسانية.

وكذلك نشعر بقلق بالغ إزاء تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة إلى كينيا. فالعامل الجغرافي سيظل يجعل من كينيا وإثيوبيا وجيبوتي واليمن وجهة رئيسية للصوماليين الفارين من بلدهم. ولكننا نحتاج أن نوسع بشكل عاجل سعة مخيمات اللاجئين في كينيا. وتتسم مخيمات اللاجئين الرئيسية الثلاثة قرب الحدود بالازدحام البالغ، إذ يتكدس فيها أكثر من ٢٧٥ ٠٠٠ لاجئ في مساحة صممت في الأصل لاستيعاب ٩٠ ٠٠٠ شخص. وتقوم الولايات المتحدة وآخرون بدعم جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الهادفة إلى حيازة رقعة أكبر من الأرض لإنشاء مخيمات جديدة لتخفيف العبء الواقع على المجتمعات الكينية من جراء استضافتها لأعداد كبيرة من اللاجئين.

وأخيرا، أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن القرصنة. كما نعلم جميعا، فإن ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية ليست إلا عرضا من أعراض المشاكل الأكبر التي تواجه الصومال في البر. إلا أننا، في الوقت الذي نجتهد لعلاج الداء، يجب أيضا أن نستمر في معالجة

إن ما يجري في الصومال لا يمكن معالجته بخطوات صغيرة قد تحافظ على مقر الحكومة أو تصد هجوما للمعارضة، بل يجب معالجته بالانخراط الكامل والفعال للأمم المتحدة في دعم الحكومة ومواجهة أولئك الذين يسعون إلى تقويضها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، لأنه لا يمكن لا للحكومة ولا لبعثة الاتحاد الأفريقي أن يقوموا بحوض الحرب المفروضة عليهما بواسطة التبرعات.

لقد أتاحت للمجتمع الدولي فرصة ذهبية لحل مشكلة الصومال وإعادة السلام إليه إثر انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا للصومال وتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة. ولكن، للأسف، فإن التردد في تقديم الدعم لها شجع الأطراف المعارضة ودفعها إلى العمل على الإطاحة بها، وكادت أن تنجح في ذلك. وقد حان الوقت لكي نستوعب الدرس ونستفيد من الفرصة المتاحة لإعادة السلام إلى الصومال. وفي سبيل ذلك، على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع وصول الأسلحة والأموال والعناصر الأجنبية إلى فصائل المعارضة الصومالية، وتقديم الدعم للحكومة الانتقالية لبناء جيش وطني وقوات أمن قادرة، ومساعدتها على بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد. ونعتقد أن هذا لن يتم إلا بتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي، وتحويلها إلى بعثة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، يجب مواصلة العملية السياسية في إطار اتفاق جيبوتي والتوصل إلى صياغة دستور دائم للبلاد.

وللقضاء على ظاهرة القرصنة، وتمكين الشعب الصومالي من الاستفادة من ثرواته البحرية، على القوات الدولية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية أن تقوم بحماية الثروات البحرية الصومالية، ومحاربة عمليات الصيد غير المشروع التي تقوم بها شركات أجنبية في مناطق السيادة الصومالية، وأن تساعد الصيادين الصوماليين على ممارسة

يجمع مجلس الأمن اليوم من جديد لبحث مسألة الصومال، وهي في الواقع مأساة متجددة منذ ما يقرب من العقدين من الزمن. عقدان من الاقتتال بين الأشقاء، ومن إراقة الدماء دون مبرر، عقدان من الفوضى يموت فيهما المواطن الصومالي العادي بالسلاح أو بسبب فقدان الغذاء والدواء، عقدان من التشرذم المستمر وانعدام الأمن، عقدان يغذي فهيمًا الاقتتال الاقتتال حيث تتراكم الكراهية بين القبائل ولا يجد القادرون على العمل مصدرا للرزق غير الانخراط في صفوف المقاتلين. سنوات طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان وعجز واضح من المجتمع الدولي عن التدخل الفعال والحاسم، يقابله، للأسف، تدخل متكرر بحسن نية أو بسوء نية من قوى إقليمية ودولية، لم يسهم إلا في تأجيج الصراع وزيادة أعداد الضحايا.

إن ما يجري في الصومال يدعونا إلى التساؤل عن مغزى عدم التحرك الفعال للمجتمع الدولي. أين مبدأ المسؤولية في الحماية الذي أقرته القمة العالمية في عام ٢٠٠٥؟ ألا يستحق الشعب الصومالي الحماية من جلاديه؟ ألا تستحق الحكومة الشرعية الناتجة عن اتفاق جيبوتي الدعم اللازم من المجتمع الدولي؟ ألا تستحق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الحصول على الدعم بالأموال والمعدات من ميزانية الأمم المتحدة؟ كيف لا تخصص الأمم المتحدة الأموال والمعدات اللازمة لمساعدة الدول الأفريقية الراغبة في المساهمة بقوات لاستكمال قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليصل إلى ثمانية آلاف؟ ولماذا تعارض بعض الدول ذلك بالرغم من أنها سارعت بإرسال بوارجها الحربية إلى سواحل الصومال عندما شعرت بأن مصالحها مهددة، رغم أن ذلك يكلفها مئات الملايين من الدولارات، ورغم أن أي دولة لم تتحرك لحماية الثروات السمكية الصومالية التي ما زالت تسرق تحت حماية القوات البحرية الدولية، ويستمتع بها رواد المطاعم في البلدان المتقدمة؟

ونعتقد أن من الضروري لمجلس الأمن أن يناقش نداء مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي يطالب المجلس بفرض منطقة محظورة على الطيران وبفرض حصار على جميع الموانئ الصومالية، بغية منع دخول المرتزقة والأسلحة، فضلاً عن إصدار جزاءات ضد إريتريا بسبب توفيرها الدعم للمتمردين. ونعتقد أن على عاتق مجلس الأمن المسؤولية عن اتخاذ إجراء ما، نظراً للحالة المتزايدة سوءاً على الأرض في جميع المناطق، والتحديات التي يواجهها البلد في ظل ظروف تزداد خطورة.

إن انعدام الأمن وتزايد القتال في الأسابيع الأخيرة يبرزان الطابع المهش للوضع في البلد. وموت وزير الأمن الوطني ورئيس شرطة مقديشو في أعمال عنف دليل على القوة المقلقة التي يمارسها الشباب ومجموعات مشابهة لدى قيامهم بأعمال عنف عشوائية. ومما يدعو إلى القلق أيضاً الغارات التي يشنها مقاتلون أجنب، ومتمردون مرتبطون بالقاعدة.

ونتيجة أعمال العنف والرعب، يرتفع عدد الوفيات في صفوف المدنيين، والتشريد القسري للسكان، ويتزايد النقص الحاصل والأمراض، لا سيما في مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين. ومن نافلة القول أيضاً أن هناك تكلفة سياسية واقتصادية باهظة نتيجة هذه الأزمة. وعلى الأمم المتحدة توفير المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية بغية تعزيز المصالحة الوطنية بين الحكومة ومجموعات المعارضة ضمن إطار عملية جيبوتي للسلام. وندعو إلى التنفيذ السريع للدعم الذي ظهر في مؤتمر المانحين في بروكسل خلال نيسان/أبريل، وفقاً للأولويات الوطنية.

ووفدي على اقتناع بان الاستقرار لأمد طويل في البلد وضمان ظروف العيش للصوماليين لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق تعزيز قدرة الحكومة في قطاع الأمن وحكم

نشاطهم بحرية. ولا شك أن ذلك سيساهم في حل مشكلة الجوع في الصومال.

وأخيراً، أشيد بالجهود الجبارة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أحمد ولد عبد الله، في تيسير العملية السياسية في إطار اتفاق جيبوتي، كما أشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشكر البلدين المساهمين بقوات، وهما أوغندا وبوروندي على تضحياتهما والتزامهما المستمر ببقاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

**السيد هيلر (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو وسوسانا ملكورا، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم، والسفير إلي أحمد دوالي، الممثل الدائم للصومال، على بيانه. ونرحب بوجود المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي معنا هنا.

تدرك المكسيك الجهود الهامة لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية في كفاحها لتحقيق الاستقرار في البلد. ونرحب كذلك بعمل السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها. وبالمثل، نود أن نشيد بجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة السلم والاستقرار في البلد، وبالالتزام الذي أظهرته حكومتا أوغندا وبوروندي. ونأمل للحالة المالية ولاستقرار الحالة على الأرض، فضلاً عن الدعم الذي تعهده بلدان أفريقية أخرى عن طريق توفير قوات، أن تنجز انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي وتمكينها تماماً من تحقيق أهدافها السياسية والأمنية والإنسانية وفقاً لولايتها.

لقد أحاطت المكسيك علماً باتفاقات وبيانات الاتحاد الأفريقي نتيجة مؤتمر قمة سيرت الذي انعقد في الأيام الماضية، فضلاً عن جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للأمن الإقليمي.

القانون و كفالة الامتثال الكامل للقانون الدولي. وتعتقد المكسيك أن النهج التدريجي الذي اعتمده في القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩) هو أفضل طريق لتنسيق العمل بين حكومة الصومال ووكالات هذه المنظمة والدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. ونحن في حاجة إلى كفالة النجاح في تنفيذ القرار، بهدف التحديد في الوقت المناسب لنشر عملية ممكنة لحفظ السلام في ظل أفضل الظروف.

ومع ذلك، ونظراً للظروف الصعبة الراهنة وتاريخ الأزمة المزمرة وعدم الاستقرار، ينبغي بسرعة كفالة الحد الأدنى من الأمن على الأرض بغية ضمان مناخ متواصل من الأمن. ونعتقد أن علينا الاستمرار في استكشاف خيارات لإيجاد أفضل نهج مناسب لتعزيز سلطة الحكومة وتوطيد قدرتها على الحكم وحماية المدنيين. وتنفيذ القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩) يعتمد على هذه المهمة الرئيسية. ومن الضروري ضمان بقاء الأعمال الحكومية وحياة وكرامة السكان عن طريق تلبية احتياجاتهم الأمنية والصحية والغذائية الأساسية.

إن التشريد القسري لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص نتيجة أحدث موجة أعمال عنف زادت من سوء الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً وأثرت على بقاء مئات آلاف الصوماليين لأجيال بكاملها. ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية، بما في ذلك حالة مئات آلاف المشردين داخلياً واللاجئين، ونأسف للوفيات الحاصلة نتيجة سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال.

وثة جانب مهم آخر هو حالة انعدام الأمن التي يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم فيها، والتي جعلت الوصول إلى بعض المناطق مستحيلاً. وأدى ذلك إلى مزيد من فقد الأرواح.

وثة جانب مهم آخر هو حالة انعدام الأمن التي يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم فيها، والتي جعلت الوصول إلى بعض المناطق مستحيلاً. وأدى ذلك إلى مزيد من فقد الأرواح.

وثة جانب مهم آخر هو حالة انعدام الأمن التي يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم فيها، والتي جعلت الوصول إلى بعض المناطق مستحيلاً. وأدى ذلك إلى مزيد من فقد الأرواح.

وثة جانب مهم آخر هو حالة انعدام الأمن التي يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم فيها، والتي جعلت الوصول إلى بعض المناطق مستحيلاً. وأدى ذلك إلى مزيد من فقد الأرواح.

وثة جانب مهم آخر هو حالة انعدام الأمن التي يجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم فيها، والتي جعلت الوصول إلى بعض المناطق مستحيلاً. وأدى ذلك إلى مزيد من فقد الأرواح.

ورغم إحراز تقدم مهم في تنفيذ عملية سلام جيبوتي خلال الأشهر الستة الماضية، لا تزال الحكومة الاتحادية الانتقالية تواجه تحديات تتعلق ببقائها ذاته. وعلاوة على ذلك، فقد الصراع هويته الصومالية إلى حد كبير، حيث أن قوى خارجية تقود مساعي زعزعة استقرار البلد. ومن الواضح أن الجماعات المسلحة المتطرفة والعناصر الأجنبية التي تستهدف الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تهدف أساسا إلى تقويض عملية المصالحة وانهايار الحكومة وعملية سلام جيبوتي. ولا يمكن السماح بحدوث ذلك.

وتضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي بدور محوري في الأيام والأشهر القادمة. وترحب تركيا بالتزام الاتحاد الأفريقي الثابت تجاه البعثة، ونشيد بشجاعة الدول التي تساهم في البعثة. وتعتقد تركيا أن البعثة، بمجرد أن تصل إلى قوامها الكامل المأذون به، ستكون قادرة على المساعدة في عكس التيار ومساعدة الحكومة في توسيع رقعة المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي هذا السياق، سيكون من المهم بالنسبة للبلدان التي أعربت عن اعتزامها توفير قوات للبعثة أن تفي بتعهداتها وأن تواصل الأمم المتحدة دعمها، كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٨٧٢ (٢٠٠٩).

وتولي تركيا أهمية كبرى لنداءات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في ما يتعلق بالصومال. لقد جعلت البيانات والقرارات التي صدرت عن القمة الـ ١٣ للاتحاد الأفريقي في سرت، لبيبا، التزام الزعماء الأفارقة تجاه الصومال جليا، وذلك أمر مهم. وفي النهاية، ورغم أن الدعم الدولي أساسي الأهمية ويجب أن يستمر دون انقطاع، فإن الحل الشامل للصراع في الصومال يجب أن يكون أفريقيًا، وركيزته الأساسية الاتحاد الأفريقي.

وبغية المضي قدما، من الجلي أن التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة المفروض على الصومال ومنع دخول عناصر أجنبية

دعما للمتمردين. وبالمثل، في الأيام القادمة، وفي إطار القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، ستكون اللجنة في وضع يمكنها من النظر في مشروع أولي لقائمة بأسماء الأفراد والكيانات الذين يعملون ضد السلام والأمن في البلد والذين قد يتعرضون لجزاءات مثل فرض قيود على السفر وتجميد الأصول.

ونحث بلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمته على التعاون مع مساعي اللجنة لمكافحة التهريب غير المشروع للأسلحة إلى الجماعات المسلحة في الصومال. ولن يتسنى توفير الحد الأدنى من الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار المطلوب بشدة في ذلك البلد إلا من خلال نهج إقليمي منسق.

**السيد قرمان (تركيا)** (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام ملكورا وباسكو، وأيضا الممثل الدائم للصومال، على بيانهم.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم المبادرة لعقد هذه الجلسة الهامة التي جاءت في وقتها. فقد بلغ القرن الأفريقي مرة أخرى منعطفًا حرجًا. إن مستقبل الصومال ذاته والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها في الميزان. والحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكل المدنيين في الصومال يواجهون معا اليوم خطرا مسلحا متطرفا عاقد العزم على القضاء على أي بقايا للاستقرار والحياة الطبيعية والازدهار وإعادة تشكيل هذا البلد الذي تمزقه الحرب بالفعل وفقا لأفقه الخاص الضيق.

وفي هذا الوقت العصيب، من المهم أن يتابع مجلس الأمن التطورات ويمارس الضغط بغية المساعدة في كفالة استعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة المهشة. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن كل العناصر التي تضمنها البيان الرئاسي المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/15) لا تزال صحيحة وذات أهمية اليوم وتحظى بدعم تركيا.

وغني عن البيان، كما قلنا في الماضي، أن التزامنا القوي بالصومال سيستمر.

### السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام باسكو ووكيل الأمين العام السيدة ملكورا على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة في الصومال.

إن تلك الحالة ما زالت غير مستقرة. وتشكل الزيادة الأخيرة في إراقة الدماء في مقديشو والهجمات المستمرة من جانب الإسلاميين المتطرفين على قوات الجيش والشرطة الصومالية وحفظه السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال صيحة تنبيه أخرى مثيرة للجزع بشأن الحالة، ليس في الصومال وحده، بل في المنطقة برمتها.

وتؤيد روسيا بقوة تحقيق السلام والمصالحة الوطنية المستدامين في الصومال على أساس اتفاق جيبوتي ولصالح تعزيز الاستقرار الإقليمي. وندعم جهود الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومن الواضح أن بذل جهود مشتركة من جانب جميع القوى السياسية البناءة في الصومال هو السبيل الوحيد لتوحيد المجتمع واستعادة سلطة الدولة والسلام الدائم.

ويشكل تكثيف الجهود الدولية والعمل على تحقيق تسوية في الصومال إلى جانب المساعدة الإنسانية أمورا حاسمة في هذه المرحلة. وفي هذا السياق، نلاحظ الخطوات العملية التي تتخذها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لبناء قدرات الحكومة الصومالية في مجال الأمن ومن حيث تعزيز السلطة الاتحادية على السواء.

وبعثة الاتحاد الأفريقي تضطلع بدور مهم في تحقيق استقرار الحالة في البلد وتعزيز القطاع الأمني الوطني ودفع العملية السياسية. وما زالت مجموعة الدعم اللوجستي وغيرها من المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للبعثة بموجب القرار

إليه، أولوية ملحة. وإذا كان للصومال ألا يظل مصدرا لعدم الاستقرار في القرن الأفريقي، لا بد أن تصبح كل الأطراف الإقليمية جزءا من الحل وليست المشكلة.

ومن ناحية أخرى، بينما تقيّم تركيا الخيارات الممكنة بشأن كيفية وضع إطار عملي وملموس لمساعدة الصومال بدرجة أكبر، فإنها ترى أن نهجا يستند إلى إحراز نتائج يأخذ في اعتباره التجارب السابقة في ما يتعلق بهذا البلد والمنطقة سيكون الأكثر فعالية.

لقد حظيت الحكومة الاتحادية الانتقالية، وستظل تحظى، بدعم تركيا الكامل باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة في الصومال. ونحن ساهمنا مؤخرا في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للصومال ومستعدون لتدريب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في تركيا. كما أننا في مرحلة تقييم كيفية المساعدة في تدريب القوات الوطنية الصومالية.

من جهة أخرى، لا تزال آفة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال تمثل تهديدا خطيرا لأمن الملاحة الدولية، وخاصة البحارة والتجارة الدولية، فضلا عن أمن وازدهار بلدان المنطقة. ومع المعاناة من هذه الآفة، تأسف تركيا وتدين هذه الأعمال غير المشروعة وتواصل المساهمة في جهود مكافحة القرصنة في البحر بفرقاطتين نُشرتتا في المنطقة من خلال فرقة العمل المشتركة ١٥١ والمجموعة البحرية الدائمة ٢ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

كما تدعم تركيا تماما عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨). غير أننا ندرك تمام الإدراك أنه لا يمكن إيجاد حل دائم للمشكلة إلا بدعم جهود مكافحة القرصنة وتكاملتها بسياسات وتدابير ملموسة تساهم في إرساء القانون والنظام في الصومال، وكذلك في التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

المناقشة بشأن الحالة في الصومال. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو ووكيل الأمين العام سوزانا ملكورا على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن التطورات الأخيرة في ذلك البلد وعلى عملهما ذي الصلة في الأمانة العامة. ونرحب بحضور الممثل الدائم للصومال والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي ونشكرهما على الاشتراك في جلسة اليوم.

تتابع الصين عن كثب شديد الحالة الخطيرة في الصومال وفي القرن الأفريقي. فقد تسببت المشاكل التي طال أمدها في الصومال في صعوبات خطيرة لشعب البلد وهي تشكل تهديدا خطيرا للحالة في منطقة القرن الأفريقي، وأصبحت الآن تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. ولن يلي تحقيق استقرار الحالة في الصومال بأسرع ما يمكن وإحلال السلام والاستقرار في البلد توقعات شعب الصومال فحسب، ولكن سيخدم المصالح المشتركة لمنطقة القرن الأفريقي والمجتمع الدولي برمته أيضا.

وفي تعاملنا مع الحالة في الصومال، تتمثل الأولوية القصوى في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد. وندين الهجمات المسلحة الأخيرة ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى المدنيين الصوماليين. ونحث جميع الأطراف في الصومال على الالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع الأراضي الوطنية في أقرب وقت ممكن والعمل على تسوية نزاعاتها سياسيا. ونؤيد التبكير بإنشاء قوات أمن قوية في الصومال وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم بهذا الخصوص.

ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإسهامها الهام في تحقيق استقرار الحالة في ظل ظروف خطيرة جدا. وندعو الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لتنفيذ حزمة الدعم للبعثة.

إن مفتاح إحلال السلام في الصومال هو أن تتوصل جميع الأحزاب السياسية في البلد إلى توافق في الآراء بشأن

١٨٧٢ (٢٠٠٩) مهمة. ونشيد بإسهام أوغندا وبوروندي، اللتين تساهمان بقوات في البعثة، في التسوية الصومالية. وندعو جميع الدول، وبخاصة دول المنطقة، إلى انتهاج سياسات سليمة بغية مساعدة عملية السلام في الصومال.

ونرى أنه من الضروري أن تمثل الدول امتثالا كاملا للحظر المفروض على الأسلحة. ونؤيد التنفيذ الفوري لنظام الجزاءات بحق الأفراد والكيانات، بموجب القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

ما زالت القرصنة قبالة ساحل الصومال عاملا خطيرا في زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وثمة خطر متزايد أيضا من أن تمتد إلى مناطق معرضة أخرى قبالة الساحل الأفريقي. ونعتقد أنه يتعين علينا مواصلة تزويد السلطات الصومالية بمساعدات شاملة للتصدي لهذا البلاء. ومفتاح التغلب على التوجهات الخطيرة في المنطقة هو تصحيح الوضع في الصومال ذاتها. ولا يقل أهمية عن ذلك بذل جهود لتوفير حراسة بحرية للسفن وتدمير الهياكل الأساسية للقرصنة، وبخاصة مكوئها المالي. وتضطلع روسيا بدور نشط في ذلك الجهد الجماعي.

والتدابير العسكرية وحدها لمنع هجمات القرصنة لن تسفر عن النتائج المتوخاة. فثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود وقائية لتقديم الجناة إلى العدالة، ويرى الاتحاد الروسي أن هذا أمر أساسي في استراتيجية مكافحة القرصنة. والأمر يستلزم اتخاذ تدابير قصيرة وطويلة الأجل على السواء. ونعتقد أنه يتعين علينا النظر في إنشاء آليات دولية لمحاكمة الضالعين في القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر، وذلك فضلا عن بناء قدرات الدولة والمنطقة دون الإقليمية في مجال العدالة الجنائية.

**السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية):** يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه

وقد استهدفت تلك الهجمات، ولا تزال تستهدف، الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تحظى بدعم المجتمع الدولي، كما تستهدف العملية السياسية الإيجابية التي يقودها الرئيس شريف بمناشدته جميع الأطراف الانضمام إلى عملية جيبوتي.

ولا يزال القتال مستمرا، مثلما ذكر بذلك وكيل الأمين العام باسكو، مع ما ينجم عنه من أعمال عنف ومعاناة. إن تكلفة الهجمات باهظة، وهي تسقط نفس الضحايا دائما - أي النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. وقد اضطر ٢٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين إلى مغادرة مقديشو، بينما عادت بعض العائلات إليها مؤخرا. ويُضاف هؤلاء الضحايا الذين سقطوا مؤخرا إلى مليونين من الباقين على قيد الحياة في ملاجئ مؤقتة وأكثر من ٣ ملايين نسمة ممن يعتمدون أصلا على المساعدات الدولية.

وقد ازدادت سوءا الظروف التي يشغل فيها العاملون في المجال الإنساني. ويجب التذكير بأن العام الماضي شهد مصرع أكثر من ٣٠ منهم. ويصدق القول ذاته على الصحفيين الذين كثيرا ما يضحون بحياتهم من أجل أداء عملهم. ويزداد عدد اللاجئين في البلدان المجاورة، لا سيما في كينيا التي لم تعد مواقع استضافتهم فيها قادرة على استيعابهم. وتضم فرنسا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في التنديد بشدة بتلك الهجمات وأعمال العنف.

ونخطط علما مع بالغ القلق بالتقارير التي تشير إلى أن المتمردين يستفيدون من تعزيز صفوفهم بمقاتلين متطرفين أجانب، ويحظون بدعم حكومات أجنبية، وتحديدًا إريتريا، في شكل أسلحة، مما يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

وقد لاحظت فرنسا باهتمام القرارات التي أُتخذت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سيرت، وهي على استعداد لمواصلة نهج فرض الجزاءات على كل من يعرض للخطر

السلام. ولن يتسنى للمساعدة الخارجية للمجتمع الدولي الاضطلاع بدور فعال حقا إلا بإرساء أساس سياسي حقيقي للسلام في الصومال. وفي هذه المرحلة، يجب الإشارة على وجه الخصوص إلى أنه يجب على جميع الأطراف في الصومال التوصل إلى توافق في الآراء بخصوص إلحاحية تسوية المسألة الصومالية.

ويجب على بلدان القرن الأفريقي أن تدرك تماما أنها جميعا في نفس القارب بخصوص مسألة الصومال، وأنه لا يمكن الوصول إلى وضع يكسب فيه الجميع إلا من خلال السلام، وأن القتال لا يمكن إلا أن يكون وخيم العاقبة للجميع. ونأمل صادقين من أن تتمكن جميع البلدان في القرن الأفريقي من استخدام نفوذها بصورة كاملة وبذل قصارى جهدها لتشجيع المفاوضات لدفع عملية السلام في الصومال قدما بغية تحقيق تقدم سريع وجوهري.

وما فتئت الصين تؤكد على أن الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، ينبغي أن تضطلع بدور أنشط بشأن مسألة الصومال. وندعو المنظمة إلى تكثيف جهودها للوفاء بالتزامها بتقديم المساعدة للصومال وحكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي. وقد قدمت حكومة الصين بالفعل للبلدين الرئيسيين المساهمين بقوات في البعثة، أوغندا وبوروندي، ٥ ملايين يوان لكل منهما في صورة مساعدة لوجستية. وفضلا عن ذلك، ستقدم للاتحاد الأفريقي قريبا ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أخرى نقدا للمساعدة في دعم البعثة.

**السيد ريبير (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو وسوزانا ملكورا على عرضيهما، وكذلك زميلنا الممثل الدائم للصومال.

قبل قرابة شهرين، رفض متمردو حركة الشباب والحزب الإسلامي طريق الحوار وشنوا هجوما كبيرا.

الأفريقي، بما في ذلك من خلال مرفق السلام من أجل أفريقيا، بتقديم دعم ثابت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهنا، أؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتضطلع الأمم المتحدة أيضا بدور هام لتيسير تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود أن أشكر السيدة ملكورا على ما وافقنا به من معلومات بشأن مجموعة تدابير الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة. وينبغي، أكثر من أي وقت مضى، أن نستجيب بسرعة وبصورة ملموسة لأشد الاحتياجات التشغيلية إلحاحا لدى القوة الأفريقية.

وكل هذه الأمور تزيد من ضرورة اتخاذ إجراء لمكافحة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومنذ إطلاق فرنسا للعمليات الأولية لحماية سفن برنامج الأغذية العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ازداد نطاق مكافحة أعمال القرصنة. والاتحاد الأوروبي، بإطلاقه لعملية أطلنطا، أصبح يضطلع بدور فعال للغاية في مكافحة أعمال القرصنة، وحماية السفن الضعيفة، وتوفير الأمن لشحن المعونة الإنسانية المتزايدة الأهمية والتي يعتمد عليها ملايين الصوماليين. والأموال المنفقة لتمكين القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي من مواصلة عملها تتيح نقل تلك المعونة. وتلك الجهود ليست إذن بدون جدوى بتاتا. وهنا، أود أن أشير إلى أن شحنات الأغذية التي يرسلها برنامج الأغذية العالمي قد تضاعفت أربع مرات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨.

وبالأمس فقط، هاجم القراصنة سفينة تركية قبالة سواحل الصومال. ويجب التذكير بأن القوات الفرنسية ألقَت القبض في السنتين الماضيتين على أكثر من ٢٠٠ من القراصنة خلال أكثر من ٨٠ عملية بحرية. ولذلك السبب، مدد الاتحاد الأوروبي ولاية عملية أطلنطا لسنة أخرى وينظر في إمكانية اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير التي ستمكن من

اتفاق جيبوتي. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التقرير الذي طلبه مجلس الأمن من مجموعة الرصد. وبينما أشير إلى اتفاق جيبوتي، أود أيضا أن أشدد على الدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به جيبوتي في مواجهة الأزمة في الصومال، على الرغم من التحديات التي واجهها البلد منذ الهجوم العسكري الذي شنته عليه إريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتتعرض الحكومة الاتحادية الانتقالية للهجوم، غير أنها تقاوم تلك الهجمات المستمرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم كامل دعمه السياسي وتعزيز مساعده التقنية والمادية. ويكتسي تدريب قوات الأمن الصومالية أهمية أساسية لبناء قدرات البلد العسكرية. ولذلك السبب، ستبدأ فرنسا، مثلما تعهدت بذلك في مؤتمر بروكسل، بتدريب ٥٠٠ من أبناء الصومال هذا الشهر في جيبوتي.

وقد بدأ اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي بالنظر في الكيفية التي يمكن بها للاتحاد أن يجمع بين مبادرتنا وإمكانية إجراء بعثة تدريبية في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

وهنا نود أن نسلط الضوء على شجاعة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما قوات أوغندا وبوروندي، التي تقدم الدعم بحزم للحكومة الاتحادية الانتقالية. ونشيد بها في الوقت الذي تتعرض فيه لهجمات المتمردين بصورة منتظمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما حازما للقوة الأفريقية. وقد قرر الاتحاد الأفريقي في سيرت تعزيز عدد القوات المنشورة في الميدان لبلوغ الهدف المأذون به المتمثل في ٨٠٠٠ فرد وفقا لما طلبته الحكومة الصومالية. ويسعدنا ذلك الالتزام الذي نرحب به. وقد أسهمت فرنسا في تدريب أربع وحدات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويقوم الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة، وأكبر شريك مالي للاتحاد

للهجوم على الاستقرار الإقليمي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتحتاج حكومة الصومال إلى التعاون من لدن جميع أطراف المجتمع الصومالي الملتزمين بالمصالحة الوطنية، إلى جانب دعم المجتمع الدولي، حتى يمكنها أن تشكل الشريك الطبيعي في المفاوضات الشاملة في إطار عملية جيبوتي للسلام. وعلى نحو خاص، نشي على العمل البالغ الأهمية الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام أحمدو ولد عبد الله، الملتزم بإحراز التقدم في هذه العملية السياسية.

واستراتيجية التغلب على الأزمة في الصومال يجب أن يقودها أبناء الصومال أنفسهم. فالملكية الوطنية للعملية تشكل في هذه الحالة ضرورة مطلقة. ودور المجتمع الدولي هو دعم الحكومة وتعزيز قدرتها على إظهار مزايا السلام واستغلال المجالات الآمنة لوضع الأسس للتعمير والتنمية المستدامين.

وتؤكد كوستاريكا مجددا دعمها للاستراتيجية السياسية بشأن الصومال التي وضعها الأمين العام، ولنهج ذي المراحل الثلاث للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد. ويسرنا أن نشير إلى القرار الخاص بالضي قدما في هذا المجال، ولا سيما الإعلان عن أننا قد نرى، في المستقبل القريب جدا، وجودا أوليا للأمم المتحدة في مقديشو. وتكمن المسألة الآن في تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذه عناصر بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في الصومال.

في هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ سريع للالتزامات التي قطعت في مؤتمر المانحين في بروكسل وغيرها من التعهدات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني. أما بخصوص الشفافية وتحقيق الأهداف، فإننا نرحب بالتقارير الواردة عن إحراز تقدم بشأن مذكرة التفاهم المنصوص عليها في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

مراعاة مختلف أبعاد عمليات مكافحة أعمال القرصنة في البحر والبر. وهنا أود أن أشدد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها بناء قدرات دول المنطقة لكي يتسنى لها محاكمة وسجن القراصنة الذين تم القبض عليهم. وسيكون دعم الأمم المتحدة حاسما.

وبسبب خطورة الحالة، من المعقول أن نولي الأولوية في هذه المناقشة لاتخاذ التدابير القصيرة الأجل، مع مراعاة ضرورة اتخاذ تدابير طويلة الأجل، مثل مكافحة الإفلات من العقاب، لأن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة اليوم في الصومال تشكل عائقا كبيرا أمام إحلال السلام. وينبغي أيضا، حالما تسمح الحالة بذلك، استئناف الحوار السياسي، الذي لن يتحقق بدونه أي سلام دائم في الصومال. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بدور الممثل الخاص للأمين العام السيد أحمدو ولد عبد الله، وأؤكد له كامل دعم فرنسا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم وفد بلدي لمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته المملكة المتحدة، وأشكرها على ذلك.

**السيد أوربيننا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو وملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أود أن أشكر السفير دوالي على بيانه وأثني على حضور المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي بين ظهرانينا.

يجتمع المجلس مرة أخرى لاستعراض الحالة في الصومال. والحالة الراهنة تتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء لتأييد القرارات التي اتخذت فعلا بغية دعم حكومة تعمل جاهدة على بناء دولة لها مقومات البقاء في الصومال. وسيكون ثمن التقاعس هو الفوضى التي يفرضها من ليس لديهم أي برنامج سياسي محدد ومن هم على استعداد

لذلك، نحثّ جميع الأطراف في الصومال على الانضمام إلى هذه العملية وهياكلها، وبقيامها بذلك، فإنما تسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وإعادة التفاوض بشأن اتفاق جيبوتي لا يمكن أن يكون خيارا.

والمسا تدين محاولات المتطرفين الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية. ونشعر بالقلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بحصول حركة التمرد على دعم خارجي. نشير أيضا إلى القلق البالغ الذي أعرب عنه رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمتهم الأخير الذي عُقد في سرت بشأن إمدادات الأسلحة لجماعات المتمردين في الصومال.

وكما قال آخرون بالفعل، سنحصل على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة عندما يقدم فريق الرصد التابع للجنة الجزاءات الصومالية تقريرا إلى مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر. وسيتيح لنا ذلك التقرير فرصة هامة جدا لمواصلة مناقشة هذه المسألة، فضلا عن مناقشة الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجلس.

أما بخصوص التعليقات التي أبدتها الممثل الدائم للصومال بشأن وجود مقاتلين أجنب في بلده، فأود أن أضيف أن معلومات موثقة عن هذه المسألة قد تكون أيضا موضع اهتمام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إن أشد الناس معاناة في الحالة هم المدنيون، بمن فيهم المشردون داخليا، وبخاصة النساء والأطفال وهما الفئتان الأكثر ضعفا. وقد شهدنا زيادة في عدد المشردين داخليا في الشهرين الماضيين. فأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص فروا من مقديشو وحدها، مما رفع عدد المشردين داخليا في البلد، كما سبق وأشار آخرون إلى ذلك، إلى ما يزيد على ١,٢ مليون مشرد. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالتهم المأساوية من الناحية الإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولا بد من وضع حد فورا

كما تقدر كوستاريكا الإسهامات التي قدمتها حكومتها بوروندي وأوغندا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وترحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي مؤخرا برفع عدد أفراد عنصره العسكري والشرطة للبعثة إلى المستويات المنصوص عليها في ولايتها.

وتشير الحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال قلق كوستاريكا. وندين الهجمات ضد السكان المدنيين والعقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية بحرية. وفي هذا الصدد، فقد حققت مكافحة القرصنة مكاسب تستحق الثناء فيما يتعلق بوصول تلك المساعدة الإنسانية.

وأود أن أختتم مذكرا جميع الأطراف بالالتزامات المترتبة عليها والمتمثلة في احترام القانون الإنساني الدولي ومشددا على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر ذو أولوية لتحقيق السلام والمصالحة في الصومال.

**السيد ماير - هارتغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو وملكورا على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم. وإننا نرحب ترحيبا حارا باشتراك الممثل الدائم للصومال والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدي به الممثل الدائم للسويد في هذه المناقشة نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد النمسا تماما الحكومة الاتحادية الانتقالية. ففي النصف الأول من هذا العام، أحرز تقدم هام في عملية جيبوتي للسلام. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية قد تدهورت بدرجة كبيرة منذ ذلك الحين. ولئن كان يتعين علينا تركيز جهودنا على تحقيق استقرار الحالة، فمن المهم أيضا أن يستمر بذل الجهود الرامية إلى الاتصال بجماعات المعارضة التي لم تشترك في عملية جيبوتي.

يشكل اتفاق جيبوتي للسلام الإطار الشرعي الوحيد القابل للتطبيق من أجل تحقيق سلام دائم في الصومال.

وللاتحاد الأوروبي إسهام كبير أيضا في شكل مساعدات إنسانية وبرامج للتنمية. والنمسا، شأنها شأن جميع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، تولي أهمية كبيرة لدعم القطاع الأمني في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما يسهم في إيجاد مناخ موات لتحقيق السلام والتنمية.

**السيد تاكاسو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للسيد باسكو والسيدة ملكورا على إخطابتهما الإعلاميتين. أود أيضا أن أرحب بالبيان الذي أدلى به السفير دوالي هذا الصباح. والحالة في الصومال تستدعي استجابة عاجلة من مجلس الأمن. ولذلك، تشيد اليابان بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب.

وتشاطر اليابان القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في الصومال. وندين الهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية والتي ما برحت تتصاعد منذ أوائل أيار/مايو. ومع تدهور الوضع الأمني، تزداد الحالة الإنسانية سوءا، مع تزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا، كما قال السيد باسكو.

وحتى نتصدى للحالة الأمنية بفعالية، علينا أن نبذل جهدا عاجلا لتعزيز مؤسسات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أولا وقبل كل شيء. وينبغي صرف الأموال المتعهد بها في مؤتمر المانحين في بروكسل على وجه السرعة. واليابان، كجزء من تعهداتها، ستقوم قريبا بدفع تسعة ملايين دولار إلى الصندوق الاستئماني دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

تؤدي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دورا لا غنى عنه في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونقدر المساهمة بالقوات التي قدمت حتى الآن من أوغندا وبوروندي. ونشكر البلدان الأخرى التي تنظر بهمة في المساهمة بقوات.

لما تقوم به حركة الشباب من إعدامات خارج نطاق القضاء والإعدامات التعسفية والاعتقال والتعذيب.

كما ندعو جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بدون عراقيل وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني في الصومال. وندين الهجمات التي وقعت مؤخرا ضد منظمات الإغاثة. ونحیی العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون تقديم المساعدات الإنسانية التي تلمس الحاجة إليها في هذه الظروف الصعبة جدا.

ونشيد بتشكيل الفريق العامل المعني بالعدالة والمصالحة كأداة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال. ونشجع الأحزاب الممثلة في الفريق العامل على العمل معا بشكل وثيق لمعالجة هذه المشكلة بهمة.

ونعرب عن عميق تقديرنا للاتحاد الأفريقي وأوغندا وبوروندي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوصفهم مساهمين بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الجهود التي يبذلونها لتحسين الحالة في مقديشو وحولها وعلى المخاطر التي يواجهونها. كما تؤيد النمسا بقوة حزمة الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. علاوة على ذلك، تشدد النمسا على ضرورة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة، مثل الاتحاد الأوروبي، في معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحا في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا.

وفيما يتعلق بأفة القرصنة، نولي أهمية كبيرة لمعالجة أسبابها الجذرية وضمان المساءلة. ومما لا شك فيه أن عملية أتالانتا، وبعثة الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة، هي الأكثر حضورا وأحدث إسهام للاتحاد الأوروبي في الصومال. وبطبيعة الحال، فإنها ليست الإسهام الوحيد.

المسبقة مسألة لا يمكن التشديد عليها أكثر من اللازم في هذا السياق.

وتدابير مناهضة القرصنة هي أولوية عليا أخرى تتصل اتصالا مباشرا بالحالة الأمنية على الأرض. وسيقتضي الأمر إيجاد حل طويل الأجل لاستعادة الاستقرار والحكم داخل الصومال. والتعاون الدولي جوهرى هنا لحماية إحدى أهم طرق النقل. واليابان من جانبها بعثت إلى خليج عدن بمدمرتين وطائرتين من طراز P-3C لأعمال الدورية البحرية كجزء من تدابير مناهضة القرصنة. وعملنا أيضا على سن قانون جديد يتعلق بالمعاقبة على أعمال القرصنة واتخاذ تدابير ضد أعمال القرصنة. ونقدم دعونا إلى مراكز مكافحة القرصنة في المنطقة ومراكز التدريب وإنشاء برامج لاستحداث وظائف للشباب الذين من المحتمل أن ينخرطوا في أعمال قرصنة في المستقبل.

إن اليابان سوف تترأس الجلسة العامة المقبلة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة في ساحل الصومال التي ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر في المقر بنيويورك. ونأمل أن تترك الجهود المنسقة التي يقوم بها للمجتمع الدولي أثرا إيجابيا على الحالة الأمنية على الأرض. ومن المهم أن تقدم لأبناء الشعب الصومالي المنافع الملموسة المتأتبة من المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وهيئة الظروف اللازمة لهم لتحقيق الاستقرار في البلاد.

**السيد فيلوفيتش (كرواتيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بمشاركة الآخرين في الإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة مالكورا على تزويدنا بأخر التطورات التي طرأت على الحالة السياسية والأمنية في الصومال والخطوات المتخذة لتعزيز مؤسساته الأمنية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كذلك نعرب عن الشكر

ونثني على الاتحاد الأفريقي لقرار تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ترى اليابان أنه من الضروري جدا بذل أقصى الجهود بغية زيادة حجم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصل إلى قوامها الكامل البالغ ٨ ٠٠٠ جندي، كما طلب الأمين العام. وتحقيقا لهذا الهدف، يكتسي الإسراع في تنفيذ حزمة الأمم المتحدة للدعم اللوجستي أهمية حيوية. ونشيد بالعمل الذي قامت به إدارة الدعم الميداني. ونؤيد تلك الجهود تماما.

إن عدم الاستقرار في الصومال له أسبابه الداخلية، فضلا عن العوامل الخارجية، ويؤثر على الاستقرار في المنطقة برمتها. فمن الضروري والملح جدا قطع المساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية عن الجماعات المتمردة. والبلدان في المنطقة بحاجة إلى العمل معا لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وتتابع اليابان عن كتب المناقشات الجارية حاليا بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما فيها مؤتمر القمة الأخير الذي عُقد في سرت، لتعزيز التدابير الرامية إلى دعم الصومال. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية. نعتقد أنه قبل اتخاذ أي إجراء، يجب النظر بعناية في الآثار الكاملة له ومدى فعاليته. واليابان مستعدة للمشاركة بهمة في مناقشة مجلس الأمن التي ستجري في المستقبل.

ومما يكتسي أولوية عليا معالجة الحالة الأمنية المتردية في وسط وجنوب الصومال وتحسينها. أما الاحتياجات الإنسانية وإعادة الإعمار فلا بد من الوفاء بها بصورة متوازنة. وأهمية الإسراع في دفع الأموال وفاء بالوعود

بهجمات المتمردين وغير ذلك من العنف الجاري في الصومال، وبصورة خاصة، الأنباء المتعلقة بالدعم المقدم حاليا للمتمردين من جانب البلدان المجاورة، وبالتحديد إريتريا وما تنطوي عليه هذه الأعمال من زعزعة استقرار محتمل في المنطقة بأسرها.

ونود أن نذكر بالتزامات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس الأمن وأن نؤكد مجددا الأدوات المتاحة بالفعل لدى المجلس للتعامل مع العناصر المخربة لعملية السلام من الداخل والخارج. وفي ضوء ذلك، نتطلع قدما إلى التقرير المقبل لفريق الرصد.

إن كرواتيا تقدر أيما تقدير الجهود الدؤوبة التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي والتي تعمل قواتها في بيئة صعبة للغاية. وبينما نردد الدعوات من أجل تعزيز قدراتها، نشيد بالبلدان المساهمة بقوات، وخاصة أوغندا وبوروندي ونأمل من البلدان الأخرى أن تحذو حذوها في الوفاء بتعهداتها.

ونرحب بالتعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي في بروكسل بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل دعما للمؤسسات الأمنية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونأمل اليوم أن يكون العمل الملموس قد بدأ بالفعل وسوف يستمر بخطى حثيثة. كذلك نقدر جميع الجهود والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحسين قدرة القطاع الأمني في الصومال، لا سيما تشكيل قوة أمن وقوات شرطة مساءلة ومقتدرة تمثل جوهر تحقيق الاستقرار في البلد وتمكن أيضا من تعزيز انخراط الأمم المتحدة ومساعدة الصومال بأفضل ما لديها من قدرات.

أما وقد قلت ذلك، فيسرنا أن نسمع عن إمكانية إقامة وجود بسيط للأمم المتحدة في مقديشو في المستقبل القريب، كما ذكرت وكيلا الأمين العام، مالكورا خلال

للملاحظات التي أبدتها الممثل الدائم للصومال ونرحب بالمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي ونتوق إلى الاستماع إلى بيانها.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي سيدي به في وقت لاحق ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أبدي ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

إن كرواتيا تشعر بالتشجيع بسبب التقدم المحرز على المسار السياسي، وبخاصة الإجراءات التي اتخذتها الحكومية الاتحادية الانتقالية نحو المزيد من العملية السياسية الشاملة والمصالحة الوطنية الحقيقية. ونشيد بهذا التصميم ونعتقد اعتقادا راسخا بأنها تستحق الدعم الثابت والمحدد من لدن المجتمع الدولي. ونكرر تأييدنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وللرئيس شيخ شريف شيخ أحمد. ولا بد من الحفاظ على المكاسب السياسية التي حققتها بكاء وبناء المزيد عليها. أما وقد قلت ذلك، فنضيف صوتنا إلى النداءات لذوي المصالح في الصومال بأن يختاروا طريق الحوار وأن ينضموا إلى عملية سلام جيبوتي التي ما برحت أفضل خيارا للسلام الدائم في الصومال.

وندين بقوة كل المحاولات الرامية إلى وقف مد الزخم السياسي الراهن وزعزعة استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتقويض عملية سلام جيبوتي. إن العصيان المسلح الذي تقوده العناصر المتشددة لا يزال شاغلنا الرئيسي. وناشد من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية ونأسف للخسارة التي ألحقتها هجمات المتمردين في صفوف السكان المدنيين وللحالة الإنسانية المأساة بالفعل في البلد. وفي ضوء ذلك، نحض جميع الأطراف المعنية في الصراع على التمسك بالقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان.

كذلك تشعر كرواتيا بالجزع والقلق البالغ إزاء الأنباء الواردة عن تدخلات أجنبية أو خارجية فيما يتعلق

أجنبية تعمل على مد المتمردين بالأسلحة والمقاتلين والمواد اللوجستية. كل ذلك يؤكد مرة أخرى أن تسوية الأزمة الصومالية ستوقف إلى حد كبير على موقف جيرانها. لذلك من الضرورة القصوى لجميع دول المنطقة، من دون استثناء، أن تمثل امتثالا كاملا للحظر على الأسلحة والامتناع عن تقديم المساعدة العسكرية أو اللوجستية أو أي شكل من أشكال المساعدة إلى الميليشيات غير الشرعية الناشطة في الصومال.

وبالنظر إلى خطورة هذه الأحداث، كرر مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه الصادر بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قلقه العميق إزاء تزايد وجود العناصر الأجنبية في مقديشو وفي أجزاء أخرى من الصومال، ولذلك حض مجلس الأمن على فرض جزاءات على أولئك الأفراد أو تلك الدول التي تعارض السلام وعملية المصالحة في الصومال.

وقد حرت المصادقة على تلك التوصية في قرار اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ودعا فيه مجلس الأمن:

”وفقا لبيان مجلس السلم والأمن والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى أن يتخذ الخطوات الضرورية والفورية ... لمنع دخول المقاتلين الأجانب إلى الصومال، وأن يفرض جزاءات ضد أي طرف فاعل أجنبي، سواء في المنطقة أو خارجها، لا سيما إريتريا، يقدم دعما لمجموعات مسلحة تقوم بأنشطة تزعزع الاستقرار في الصومال“.

إن بلدي الذي لا يعترف إلا بشرعية الحكومة الاتحادية الانتقالية، يدعم ذلك القرار بكل تأكيد. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى أن يحيط به علما بالكامل. كما أود

إحاطتها الإعلامية. ويسرنا أيضا أن نسمع عن تنفيذ صفقة من الدعم مقدمة من الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بالقرصنة، فنؤيد العمل الذي تم القيام به حتى الآن لمعالجة قضية القرصنة على ساحل الصومال، بما في ذلك بوجه الخصوص، ولكن ليس على سبيل الحصر، عملية الأطلسي. وندرك الحاجة إلى مواصلة الجهود لكفالة سلامة الطرق البحرية.

يود وفدي بصورة خاصة أن يعرب عن كامل تقديره للممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد ولد عبد الله على جهوده الدؤوبة ومساهمته القيمة في تعزيز الحوار والمصالحة في الصومال.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي نوشك على اعتماده.

**السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):**

أود أن أشكر السيد لين باسكو والسيدة سوزانا مالكورا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما من فورهما. وأود أيضا أن أنه بحضور زميلنا، ممثل الصومال في هذه المناقشة.

إن بور كينا فاسو قلقة جدا إزاء الحالة الراهنة في الصومال والتي تتسم بتدهور خطير جدا من الناحية الأمنية، ولا سيما في مقديشو، جراء الصدمات بين المجموعات المسلحة غير الشرعية والقوات الحكومية، على الرغم من النداءات التي تدعو إلى الهدوء وضبط النفس، وهي نداءات صادرة عن مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن هذه الهجمات التي تعزى إلى ميليشيات حركة الشباب التي يساعدها مقاتلون أجنبى تسببت في سقوط العديد من الضحايا، ولا سيما في صفوف السكان المدنيين. وقد تم اغتيال مسؤولين سياسيين، بمن فيهم وزير الداخلية. وحجم الهجمات وتكثيف القتال يعزز مقولة اشتراك قوات

الاغتيال والهجمات ضد الزعماء والمدنيين الصوماليين على حد سواء. كما أن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وأفراد المساعدة الإنسانية ليسوا في مأمن من التهديدات والهجمات. إننا ندين أعمال العنف ضدهم وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حمايتهم.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمساعدة الصومال. ونشيد، بصفة خاصة، بجهود الممثل الخاص للأمين العام، أحمد ولد عبد الله، الذي يبدي عزمًا أكيدًا والتزامًا راسخًا بالسلام في الصومال على الرغم من الصعوبات الكبيرة.

ولا يساورنا أدنى شك في أننا يوماً ما سنشهد الصومال المستقر والمزدهر طالما أن هناك دعماً مستمراً من جانب المجتمع الدولي، والتزاماً ثابتاً من جانب أصحاب المصلحة الصوماليين، ودعمًا متواصلًا من جانب دول المنطقة.

وأخيراً، فإننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي المقدم من وفد المملكة المتحدة.

**السيد هوانغ تشي ترونغ** (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، على الإحاطة الإعلامية الثاقبة لكل منهما. كما أود أن أشكر الممثل الدائم للصومال على بيانه. ويود وفد بلدي، كذلك، أن يرحب بمشاركة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي.

إن تقييم خطورة الوضع الراهن في الصومال وتعقده ما زال يبعث على القلق البالغ لوفد بلدي إزاء أعمال العنف المستمرة في مقديشو وحولها، والتي انعكست في تصاعد الهجمات من قبل مجموعات المتمردين، لا سيما حركة الشباب وحزب الإسلام، ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية

أن أدعو اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) إلى الإسراع في عملها، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، لوضع قائمة بالأفراد الذين يعارضون عملية السلام في الصومال.

ولا بد لنا أن نلاحظ أيضاً أن السلام يتعد يوماً بعد يوم في الصومال. والاستجابات التي حصلنا عليها حتى الآن ما زالت في إطار التدابير المؤقتة لسد الثغرات. وبدون التقليل من شأن الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك الجهد، إنه يبدو أن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة للانضمام إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تمثل الملاذ الأخير. وفي غضون ذلك، يبدو لنا أن الوضع الراهن يقتضي اتخاذ خطوتين مختلفتين؛ هما توفير المساعدة الطارئة المباشرة إلى الصومال لمساعدته على استعادة الأمن في مقديشو وفي سائر أنحاء البلد، والإسراع في نشر عناصر خدمة الدعم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إننا نود أن نشكر أوغندا وبوروندي على جهودهما المتواصلة والحديرة بالثناء. ونظراً لخطورة الوضع، فإننا ندعو البلدان الأفريقية التي كانت قد وعدت بالمساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي أن تفي بالتزامها في أسرع وقت ممكن من أجل تعزيز البعثة.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ اتفاق جيبوتي، الذي نعتقد أنه الإطار الوحيد لحل الأزمة الصومالية. والجهود التي بذلت حتى الآن في ذلك الإطار تبعث على الأمل وتستحق الدعم المستمر، لا سيما من أجل إدخال جميع الفصائل السياسية في العملية السياسية. وتشجع بوركينيا فاسو الزعماء الصوماليين الجدد على مواصلة سياستهم المتسمة بالانفتاح لكي تعزز ثقة الشركاء.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فما من شك في أنها ما زالت تبعث على القلق البالغ، نظراً لتكرار محاولات

وافقت في ٢٥ حزيران/يونيه على قرار بهذا الشأن بما قيمته ١٣٨ مليون دولار. إننا نرى أسباباً تبعث على الأمل انطلاقاً من المصلحة المشتركة والجهود المتضافرة لمجلس الأمن إزاء الحالة الراهنة في الصومال.

إن استمرار تدهور الحالة في الصومال، بينما يسيطر مقاتلو حركة الشباب والمقاتلون المرتبطون بالقاعدة على أجزاء واسعة في جنوب البلاد ووسطها من شأنه أن يحدث تداعيات إقليمية ويؤدي إلى تصعيد النزاع. والأخطر من ذلك، إمكانية تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهابيين الدوليين. وعلينا أن نعمل معاً لمنع انتشار ذلك الخطر، ووقف آفة العنف، والنهوض بقضية السلام والاستقرار.

ومن أجل نجاح ذلك الجهد، لا بد من تعزيز التعاون الوثيق والشراكة الفعالة فيما بين المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، من أجل التصدي للتحديات التي تواجه الصومال، وتحقيق السلم والأمن الدائمين في المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل عملها كشريك قوي في ذلك الجهد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لأوغندا.

أتقدم بالشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والسيدة سوزانا مالكوروا، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني، على إحاطتهما هذا الصباح. كما أشكر الممثل الدائم للصومال، السيد إلمي أحمد دويل للبيان الذي أدلى به. كذلك أرحب في هذه المناقشة بمشاركة المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي والمندوب الدائم للسويد ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد أمضى مجلس الأمن وقتاً طويلاً في مناقشة الحالة في الصومال، ففي الأشهر الستة الماضية وحدها أصدر المجلس

وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد أسفرت تلك الهجمات المسلحة عن قتل وجرح العديد من حفظة السلام والمدنيين. ويساورنا القلق البالغ، كذلك، إزاء الوضع الإنساني المروع للغاية، بينما وصل عدد المشردين داخليا إلى ما يزيد على مليون نسمة، وتكاد المجاعة تفتك بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة.

وإزاء المعاناة التي ألمت بالسكان المدنيين، واستمرار تدهور الوضع الأمني والإنساني في البلاد، يبدو جلياً أن هناك حاجة عاجلة لتقديم الدعم الدولي القوي والفوري لجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لصد هجمات قوات المتطرفين التي عقدت العزم على تحطيم عملية جيبوتي للسلام وتقويض جهود تحقيق السلام والاستقرار من خلال المصالحة الوطنية. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بتعهداتها التي قطعتها في بروكسل في نيسان/أبريل الماضي، بتوفير المساعدة الكافية للحكومة الاتحادية الانتقالية، لا سيما الأموال والمساعدات الضرورية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية وتدريب قوات الأمن الصومالية.

وتؤيد فييت نام دعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية لتوفير المزيد من القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي لكي تتمكن من الصمود أمام هجمات المتمردين. ونثمنّ عالياً جهود حكومتي أوغندا وبوروندي للمساهمة في صون الأمن في مقديشو. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات التي أعلنتها حكومات سيراليون ونيجيريا وغانا، وغيرها من بلدان الاتحاد الأفريقي، بالمساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحدونا الأمل في أن تلك الالتزامات القيمة سيتم الوفاء بها في الوقت المناسب وبطريقة مثمرة.

ومن جانبه، قرر مجلس الأمن أن يوفر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومما يبعث على التفاؤل، في هذا الصدد، أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة

لقد دعا مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في سرت بليبيا قبيل أيام، مجلس الأمن لاتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الحالة المتردية في الصومال. وأوغندا بدورها تناشد مجلس الأمن أن يستجيب على الوجه المطلوب.

وأخيرا، نشكر وفد المملكة المتحدة على مشروع البيان الرئاسي الذي تسانده أوغندا.

أستأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي.

**السيدة راتسيفاندريهامانانا (الاتحاد الأفريقي)**  
(تكلمت بالفرنسية): يسرني، سيدي، أن أراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن. إننا نشعر بالامتنان الصادق لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الصومال. كما أشكر السيد لين باسكو والسيدة سوزانا مالكوررا على ما قدم كل منهما من إحاطة شاملة ومحكمة. كما أحيي إدارتيهما لمجموع أنشطتهما وجهودهما الخاصة بالصومال.

لقد عدت حديثا من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في سرت بليبيا في الثالث من تموز/يوليه، ويملي عليّ واجبي أن أعرض عليكم وصفا لبعض الأعمال التي قام بها الاتحاد الأفريقي حديثا بشأن الصومال وأن أحيطكم علما بالقرار ذي الصلة الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفارقة.

والشكر موصول للممثل الدائم للصومال على البيان الذي أدلى به، ومن خلاله نعرب عن ارتياحنا للتقدم الملحوظ الذي حققه الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وحكومته. وفي ذلك الصدد، أشير إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحسين آليات تحصيل الإيرادات، وإعادة تنظيم قوات الأمن، وبناء القدرات والجهود الهادفة إلى جذب زعماء العشائر والقادة الدينيين إلى عملية السلام.

قرارين هما ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) كما أصدر بياننا رئاسيا (S/PRST/2009/15) بالإضافة إلى أربعة بيانات صحفية. وعلى الرغم من الاهتمام الذي تلقاه الحالة في الصومال، لا يزال الصراع يدمر الحياة ويؤثر سلبا على المنطقة بأسرها. كذلك لا يزال ذلك الوضع يسبب اختلالا للتجارة الدولية، بسبب أعمال القرصنة، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن عملية جيبوتي للسلم تمثل أفضل الفرص لتحقيق سلام دائم في الصومال. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية للدفع إلى الأمام بالعملية السلمية في ذلك البلد. وفي نفس الوقت، نشعر بالقلق ونحن نرى عناصر داخل وخارج الصومال مصممة على السير في طريق العنف رغم جهود المصالحة التي تبذلها حكومة الرئيس أحمد. إن أوغندا تدين الاعتداء على الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى السكان المدنيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من قبل جماعات معارضة تنتهج العنف وعناصر أجنبية في محاولة للمساس بالعملية السياسية وجهود المصالحة.

ترحب أوغندا بالدعم المقدم لتخفيف حدة الأوضاع الإنسانية في الصومال والدعم المقدم أيضا للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن من هنا نناشد الأمم المتحدة والشركاء الآخرين الإسراع بتقديم الدعم اللازم لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من تنفيذ ولايتها بشكل فعال. كما ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى مد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالأفراد لتمكينها من بلوغ قوامها المأذون به وهو ٨ ٠٠٠ عنصر. وكما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، فإن وجود البعثة في الصومال هو خطوة انتقالية نحو عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كما تم الاتفاق على ذلك. وعليه، فعلى مجلس الأمن مواصلة التدابير التمهيدية لتغيير هوية بعثة الاتحاد الأفريقي على ذلك النحو.

إعادة نشر كتيبة من سيراليون وأخرى من ملاوي إلى الصومال على وجه السرعة. وثمة عمل قائم أيضا لتيسير نشر كتيبة ثالثة من بوروندي وللشروع في تحويل المقر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي بالصومال من نيروبي إلى مقديشو.

إننا نشعر بامتنان بالغ للأمم المتحدة لتأسيسها صندوقا اثمانيا خاصا، صادقت الجمعية العامة على المرحلة الأولى منه بمبلغ قدره ٧١,٦ مليون دولار. ويجري الآن وضع اللامسات النهائية، من قبل الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي، لمذكرة تفاهم تحدد طرائق تنفيذ حزمة الدعم. ومع ذلك، وبالإضافة إلى الصندوق الاستئماني الخاص ودعم عملية السلام من الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي، وعلاوة على جميع هذه الجهود الكبيرة، نعتقد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي أحازها مجلس الأمن على النحو الواجب، تستحق التمويل المتواصل عن طريق إسهامات منتظمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في قراره المتخذ خلال الدورة ١٣ التي انتهى عقدها للتو، رحب بالتقدم الكبير في العملية السياسية في الصومال، وحث جميع الأطراف الصومالية على الالتزام بالحوار والانضمام إلى عملية السلام. وأدان المؤتمر بشدة الهجمات الأخيرة على الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وعلى المدنيين من مجموعات مسلحة وعناصر أجنبية ترمي إلى تقويض المصالحة الوطنية والاستقرار الإقليمي، وهي هجمات توازي محاولات لتغيير الحكومة على نحو غير دستوري.

وأعرب مؤتمر الاتحاد الأفريقي أيضاً عن دعمه الكامل للحكومة باعتبارها السلطة الشرعية في الصومال، وحث بلدان المنطقة والدول الأعضاء من خارج الاتحاد

ولكن الهجمات المكثفة من قبل المتمردين منذ مطلع أيار/مايو قد عطلت، كما نعلم، بل وعرضت للخطر كل تلك الإنجازات الباهرة، حيث تسببت المصادمات في خسائر كبيرة في الأرواح كما تسببت في تشريد ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ شخص أو يزيد كما أخبرنا هذا الصباح وكيل الأمين العام، السيد باسكو. يبقى الوضع إذن بالغ المشاشة كما لاحظ أعضاء المجلس في بيانهم.

ومع ذلك، وبفضل الدعم المستمر من المجتمع الدولي لحكومة وشعب الصومال، صمدت عملية جيبوتي للسلام. ويذكر الأعضاء أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كان، بناء على توصيات مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قد طالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوقيع جزاءات على جميع العناصر الأجنبية التي توفر الدعم للجماعات المسلحة المسؤولة عن زعزعة الاستقرار في الصومال. ويساند ذلك الطلب فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال كما أعادت تأكيده قمة سرت.

كما أشارت إلى ذلك وكيلة الأمين العام، السيدة مالكورا، فإن القوة العسكرية الراهنة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المرابطة بمقديشو، يبلغ قوامها ٢٧٤ ٤ جنديا، منها ثلاث كتائب من أوغندا واثنتان من بوروندي. ولا تزال تنقص البعثة أربع من مجموع الكتائب التسع التي تلزمها، بجانب العناصر البحرية والجوية. أما قوة الشرطة التابعة للبعثة فهي تتكون من ستة ضباط شرطة و ٨٩ مدربا ومستشارا وخبيرا في انتظار نشرها في مقديشو في الأسابيع القليلة القادمة للبدء في مهمتها الهامة المتمثلة في تدريب ١٠ ٠٠٠ فرد من جميع قوات الشرطة الصومالية عملا باتفاقية جيبوتي.

دعت لجنة الاتحاد الأفريقي، في إطار جهود حشد القوات، الدول الأعضاء وشركاء آخرين أن يعينوا على

الواردة في اتفاق جيبوتي، بهدف وضع حد بسرعة للاعتداءات الجارية. وعلينا جميعاً واجب وضع حد لهذه الإساءة في الصومال.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

**السيد ليدن** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الإتحاد الأوروبي.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي هو الحفاظ على الزخم السياسي الذي بدأ قبل بضعة أشهر. إن ذلك الزخم يتعرض الآن للتقويض على أيدي متمردين متشددين يعتمدون تقويض حل سياسي عن طريق استهداف المؤسسات الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي للسلام. ويدين الإتحاد الأوروبي بشدة ما حصل مؤخراً من قتل لوزير الأمن ورئيس الشرطة في مقديشو وعضو في البرلمان، ومن هجمات ضد المدنيين في جنوب ووسط الصومال.

ويدعو الإتحاد الأوروبي إلى وقف فوري للاعتداءات، بغية تفادي وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، وبأسف للمضاعفات الإنسانية الناجمة عن الهجمات الأخيرة. وهناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أُجبروا على ترك مقديشو في الأسابيع الأخيرة، إضافة إلى مليون شخص جرى تشريدتهم من قبل. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره على توفير كل الدعم اللازم للحكومة بغية تمكينها من مواجهة الحالة.

وناشد مؤتمر الإتحاد الأفريقي الدول الأعضاء في الإتحاد توفير ما يلزم من الموظفين العسكريين وأفراد الشرطة لتمكين بعثة الإتحاد الأفريقي من الحصول على عدد البعثة المأذون به. وأشاد بالبلدان المساهمة بقوات ولا سيما بوروندي وأوغندا، وأعرب كذلك عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء والشركاء الذين يوفرون الدعم لبعثة الإتحاد الأفريقي.

وناشد المؤتمر مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فورية، بما في ذلك تحديد منطقة يحظر فيها الطيران - حسبما أشار إليه بالفعل عدد من أعضاء المجلس - وفرض حصار على الموانئ البحرية لمنع دخول عناصر غربية إلى الصومال ومنع الشحنات التي تحمل الأسلحة والذخائر إلى المجموعات المسلحة داخل الصومال. ودعا المجلس أيضاً إلى فرض جزاءات على جميع الأطراف الغربية ولا سيما إريتريا التي توفر الدعم للجماعات المسلحة المشاركة في أنشطة لزعة الاستقرار في الصومال، وتشن هجمات ضد الحكومة والمدنيين وبعثة الإتحاد الأفريقي. وأود كذلك التشديد على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن إجراء عاجلاً وفقاً لذلك.

وأيضاً، بما أن مسألة الفدية للإرهابيين أثارها هنا الممثل الدائم للولايات المتحدة، يسعدني أن أفيد المجلس بأن مؤتمر الإتحاد الأفريقي اتخذ قراراً هاماً بمكافحة دفع الفدية للجماعات الإرهابية. وفي هذا القرار، طالب المؤتمر المجلس باتخاذ قرار مقيد ضد دفع الفدية بغية تعزيز أحكام القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وفي حين أن بعثة الإتحاد الأفريقي لا يسعها القيام إلا بهذا القدر، أود هنا أن أحدد الدعوة إلى أن تتولى الأمم المتحدة زمام الأمور، وفقاً للرغبة التي أعلن عنها الصوماليون

وثمة الآن حاجة ماسة للمتابعة. فتعهدات المجتمع الدولي يجب تنفيذها بسرعة. وينبغي أن يلتزم قطاع الأمن بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان ومبدأ الحكم الرشيد.

إن تعزيز قدرة قوات الأمن والشرطة الصومالية حيوي لاستقرار الصومال وجهود بناء الدولة. والتدريب عنصر هام. والاتحاد الأوروبي يدرس خيار توفير المساعدة تحقيقاً لذلك، إضافة إلى مختلف الأنشطة والمبادرات الثنائية.

ونذكر أيضاً بإسهاماتنا في المكافحة الدولية للقرصنة قبالة سواحل الصومال عن طريق عملية أتالانتا. ينبغي كذلك اتخاذ تدابير قانونية لمنع إفلات القراصنة من العقاب في الصومال وفي أي مكان آخر في المنطقة.

تظل عملية جيبوتي أكبر مصدر للأمل أمامنا بتحقيق السلام في الصومال. وثمة حاجة الآن إلى مضاعفة الجهود بشكل عاجل لإنقاذ تلك العملية من التحلل. إننا نناشد جميع الأطراف في الصومال الإسهام في هذا الجهد. كذلك نؤكد مجدداً دعمنا لفريق الاتصال الدولي بقيادة الممثل الخاص، السيد أحمد ولد عبد الله.

وفي الوقت الذي نتعامل مع الأزمة الراهنة، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز التنسيق الدولي وإلى استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لدعم الصومال. ويتطلب هذا النهج ربط الأمن والتنمية في جهد متماسك لبناء الدولة، يقوم على الملكية الصومالية ويأخذ في الحسبان احتياجات الصومال برمته.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، سينظر في مختلف الخيارات الكفيلة بتعزيز إسهامه، وبخاصة في مجال التدريب وبناء القدرات والتعاون الإقليمي، وذلك قبل الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. كما يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمه للصومال وشعبه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الاتحاد الأفريقي لإيلاء اهتمام عاجل للحالة في الصومال، وللنظر في خيارات ترمي إلى عكس مسار الاتجاهات التي سلكتها الأشهر الأخيرة. ونحيط علماً على النحو الواجب برسالة الاتحاد الأفريقي في سيرت في هذا الصدد. ويناشد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الدول أن تحترم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة.

إن تحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية أمر حيوي لبناء مؤسسات الدولة، وتوفير المساعدة الإنسانية الضرورية، واستئناف السير على مسار التنمية والمصالحة السياسية. وحالما يتحسن الوضع الأمني في مقديشو وخارجها، لا بد للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستأنف جهودها لإنجاز الميثاق الاتحادي الانتقالي. ونشدد على دعمنا للحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة الرئيس شيخ شريف أحمد ونرحب بجهوده لتعزيز العملية السياسية عن طريق إجراء حوار واسع النطاق وشامل.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي للجهود المبذولة في سبيل استقرار الحالة في مقديشو. إن قدرات البعثة بحاجة إلى مزيد من التعزيز. وحتى الآن، التزم الاتحاد الأوروبي بما مجموعه ٤٠ مليون يورو إضافة إلى إسهامات ثنائية من دوله الأعضاء. ويجري النظر في تقديم دعم إضافي.

ولقد أعرب المؤتمر الدولي المعني بالأمن في الصومال الذي انعقد في بروكسل من ٢٢ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، عن الدعم بالإجماع لبعثة الاتحاد الأفريقي والجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لبناء قدرة شاملة وخاضعة للمساءلة في قطاع الأمن. والتعهدات الكثيرة التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر بروكسل تبرز الأهمية التي نعلقها على هذا المسعى.

ويدين مجلس الأمن تدفق المقاتلين الأجانب إلى الصومال.

”ويأسف مجلس الأمن للخسائر في الأرواح بالصومال ولتدهور الوضع الإنساني الذي أدى إلى زيادة تدفق اللاجئين والمشردين داخليا على نحو يهدد استقرار المنطقة. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ولا سيما احترام أمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أن أمن الصومال على المدى الطويل يعتمد على التنمية الفعالة لقدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن الوطني وقوات الشرطة الصومالية، في إطار اتفاق جيبوتي وبما ينسجم واستراتيجية الأمن القومي، ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى أجهزة الأمن الصومالية، بطرق منها توفير التدريب والتجهيز.

”ويشيد مجلس الأمن بمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في استتباب سلام واستقرار دائمين في الصومال، ويعرب عن تقديره المستمر لالتزام حكومتي أوغندا وبوروندي بالمساهمة بقوات في البعثة، ويدين أي أعمال قتالية تستهدف البعثة. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الصادر في سرت في ٣ تموز/يوليه زيادة قوام البعثة إلى المستوى المأذون به بموجب ولايتها، وبدعوها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم ما يلزم من أفراد عسكريين وأفراد شرطة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن تأكيد قراراته وبياناته الرئاسية السابقة عن الصومال، ولا سيما قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) الذي أعاد فيه تأكيد أن اتفاق جيبوتي يشكل الأساس لتسوية النزاع في الصومال.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لعملية جيبوتي للسلام الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، التي توفر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للحكومة الاتحادية الانتقالية باعتبارها السلطة الشرعية في الصومال بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويشير إلى إعلان حالة الطوارئ الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه نتيجة لتجدد القتال مؤخرا بقيادة حركة الشباب وغيرها من الجماعات المعارضة المستخدمة للعنف، في محاولة منها لإزاحة السلطة الشرعية بالقوة. ويكرر مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه للممثل الخاص للأمين العام السيد أحمدو ولد عبد الله لما يبذله من جهود في سبيل دفع عجلة العملية السياسية في الصومال.

”ويدين مجلس الأمن الاعتداءات الأخيرة على الحكومة الاتحادية الانتقالية والسكان المدنيين من قبل جماعات مسلحة ومقاتلين أجانب يعملون على تفويض السلام والاستقرار في الصومال. ويعيد مجلس الأمن تأكيد مطالبته، الصادرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، للجماعات المعارضة المستخدمة للعنف بإهاء هجومها على الفور وإلقاء سلاحها ونبد العنف والانضمام إلى جهود المصالحة.

جميع الأدلة المتوفرة، بما فيها تلك المقدمة إلى فريق الرصد وإلى اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٥١ (١٩٩٢)“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/19.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالقرار الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في سرت الذي طلب إلى المجلس فرض جزاءات على كل جهة، بما فيها إريتريا، تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة المتورطة في تقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار الإقليمي. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ في هذا الصدد، وسينظر على وجه السرعة في ما يتعين اتخاذه من إجراءات ضد أي طرف يعمل على تقويض عملية جيبوتي للسلام، وذلك استناداً إلى